مستقبل التعبيرات الموصوفة بـ"الأخطاء الشائعة" بين الانتشاروالانحسار

-دراسة لغوية إحصائية-

د. حميد بن عامر بن سالم الحجري*
جامعة الشرقية– سلطنة عمان
humaid.al-hajri@asu.edu.om

ذكرى بنت خصيب بن حبيب الرحبية
جامعة الشرقية– سلطنة عمان
1908429@asu.edu.om

تاريخ الاستلام: 2023-11-21 **تاريخ القبول: 2023-12-24**

ملخص:

تتوقف الدراسة أمام التعبيرات الموصوفة بالأخطاء الشائعة ثلاث وقفات:
الأولى: مفهومية تسعى إلى تعريفها وتحديد أبرز خصائصها اللغوية.
والثانية: تاريخية تتبّع جهود علماء اللغة القدامى والمعاصرين في مواجهتها والحد من استخدامها، وتعرّج على ما نشب بينهم من خلاف على بعضها بين التخطئة والتصحيح.
والثالثة: إحصائية تنتخب بعض هذه التعبيرات، وتعمل على تعقبها في أوعية النشر بمختلف أنواعها، وإحصاء تكراراتها عبر العقود الأربعة الأخيرة، ثم تستخدم هذه البيانات للتنبُّؤ بمستقبل هذه التعبيرات أهي مقبلة على مزيد انتشار أم على تراجع وانحسار؟ وتستخدم نتائج هذه التنبؤات في تقييم مدى فاعلية جهود التصحيح اللغوي من جهة، وفي تقدير الموقع الذي تستحقه هذه التعبيرات ضمن المعجم العربي المعاصر من جهة أخرى. تمثل الخطوة الثالثة جوهر هذا البحث، وتعتمد المدونةَ اللغوية لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في إحصاء تكرارات التعبيرات المنتخبة عبر الحقب الزمنية المحددة في مختلف أوعية النشر العربية، وتوظف رياضيًا منهج التنبؤ باستخدام السلاسل الزمنية لاستشراف مستقبلها.
تتبنى الدراسة موقفًا محايدًا من هذه التعبيرات وتعمل على رصد تغلغلها في نسيج العربية المعاصرة رصدًا موضوعيًا، وتستشرف مستقبلها بأساليب علمية رياضية. لتساعد المختصين في ميادين العربية المختلفة في الحكم على درجة انتمائها إلى العربية المعاصرة وأهليتها لحجز مواقعها في منظومتها الصرفية والمعجمية.

الكلمات المفتاحية: الأخطاء الشائعة - التنبؤ باستخدام السلاسل الزمنية - العربية المعاصرة - المدونة اللغوية العربية - أوعية النشر.

*المؤلف المرسل: د. حميد بن عامر بن سالم الحجري البريد الإلكتروني: humaid.al-hajri@asu.edu.om

L'avenir des expressions décrites comme "erreurs courantes" entre étalement et régression - Etude linguistique statistique

Résumé :

Cet article étudie les expressions décrites comme « erreurs courantes » sous trois aspects. Le premier aspect est conceptuel et cherche à les définir et à identifier leurs caractéristiques linguistiques les plus marquantes. Le deuxième aspect est historique. Il retrace les efforts des linguistes anciens et contemporains pour les confronter et limiter leur usage. Le troisième aspect est un aspect statistique. Ce dernier sélectionne certaines de ces expressions, les trace dans des publications de toutes sortes, compte leurs récurrences au cours des quatre dernières décennies, Ces données sont ensuite utilisées pour prédire l'avenir de ces expressions : sont-elles sur le point de se généraliser ou de décliner ? Les résultats de ces prédictions sont utilisés pour évaluer l'efficacité des efforts de correction linguistique et estimer les places où ces expressions méritent de figurer dans le lexique arabe contemporain.

La troisième étape est considérée comme le cœur de cette recherche. Il utilise le Corpus linguistique arabe de la Cité du Roi Abdulaziz pour la science et la technologie pour compter les répétitions des expressions sélectionnées à travers les périodes de temps spécifiées dans les différentes publications arabes. En outre, il met en œuvre mathématiquement une méthode appelée prévision de séries chronologiques, pour explorer son avenir.

L'étude adopte une position neutre sur ces expressions et s'efforce de suivre objectivement leur pénétration dans le tissu de l'arabe contemporain, et anticipe son avenir à l'aide de méthodes scientifiques et mathématiques, pour aider les spécialistes des différents domaines de l'arabe à juger de son degré d'appartenance à l'arabe contemporain et son éligibilité à réserver ses positions dans son système morphologique et lexical.

Mots clés : Erreurs courantes - Prévisions de séries chronologiques - Arabe contemporain - Corpus linguistique arabe - Publications.

The future of expressions described as "common errors" between spreading and regression - Statistical linguistic study

Abstract :

This paper studies the expressions described as "common errors" from three aspects. The first aspect is a conceptual one that seeks to define them and identify their most prominent linguistic characteristics. The second aspect is historical. It traces the efforts of ancient and contemporary linguists to confront them and limit their use. The third aspect is a statistical aspect. The latter selects some of those expressions, tracks them in publications of all kinds, and counts their recurrences over the last four decades, and then uses this data to predict the future of these expressions and find an answer to the question, are they going to further spread or decline? The results of these predictions are utilized in evaluating the effectiveness of linguistic correction efforts and estimating the places where those expressions deserve to be within the contemporary Arabic lexicon.

The third step is considered the core of this research. It uses the Arabic Linguistic Corpus of King Abdulaziz City for Science and Technology to count the repetitions of the selected expressions through the specified periods of time in the various Arabic publications. Besides, it implements mathematically a method called time series forecasting, to explore its future.

The study adopts a neutral attitude towards those expressions. It aims to objectively identify their presence and spread in contemporary Arabic language and anticipates their future using scientific and mathematical methods which enable the specialists in the various fields of Arabic Language to estimate the degree of those expressions belonging to Contemporary Arabic and if they deserve to have their own positions in its morphological and lexical systems.

Keywords : Common errors - Time series forecasting - Contemporary Arabic - Arabic Linguistic Corpus - Publications.

مقدمة

كثر الحديث عن الأخطاء اللغوية الشائعة في العصر الحديث، وكتبت فيها مؤلفات كثيرة. وقد يتبادر إلى أذهان البعض أن هذه القضية حديثة زمنيًّا نشأت عن ضعف الشعوب العربية في استخدام العربية الفصحى، أو عن احتكاك العرب في العصور المتأخرة احتكاكًا واسعًا باللغات الأجنبية، على نحو دفعهم إلى استعارة بعض أساليبها التي تتعارض مع قواعد العربية الفصحى. والحقيقة أن هذا الموضوع قديم قدم الثقافة العربية المعيارية، فمنذ تبلورت علوم اللغة في العصر العباسي وقف النحاة والمعجميون لمستخدمي اللغة بالمرصاد، ينبهونهم إلى ما يشوب حديثهم أو كتابتهم من أخطاء لغوية. وقد احتكم هؤلاء المخطِّئون إلى معارفهم اللغوية أولًا، وأذواقهم الخاصة ثانيًا، ولم يكن لتلك المعارف، ولا تلك الأذواق، أن تظفر بالإجماع اللغوي، فبادروا يرد بعضهم على بعض، وإذا كانت ثمة قضايا اتفقوا عليها، فثمة قضايا أخرى اختلفوا فيها اختلافًا واسعًا، ولعل مساحة الاختلاف أوسع من مساحة الاتفاق، وبين المتفق عليه والمختلف فيه ثمة قضايا حسمها الاستخدام اللغوي، فلم يعد المعاصرون يجادلون في صحتها، وأقروا جميعهم إقرارًا ضمنيًّا أو صريحًا بسلامة استخدامها، كما في أحكام بالتخطئة على بعض الاستعمالات أطلقها بعض قدامى اللغويين، وقد تجاوزها الزمن فما عاد أحد يلتفت إليها، مثل كلمة (طرب) التي خطَّأ ابن قتيبة قصرها على معنى السرور، إذ الأصل فيها كما قرر أنه (أي الطرب) خفة تصيب الرجل لشدة السرور كما لشدة الحزن (تحقيق 1988، ص 24)، ومثل تخطئته استعمال "الحشمة" في معنى الاستحياء وإنما هي بمعنى الغضب كما يرى (ص ٢٥)، وكذلك تخطئته قصر معنى "المأتم" على المصيبة وإنما المأتم النساء يجتمعن في الخير والشر (ص 26)، وكثير مما أورده ابن قتيبة في باب "معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه" يدخل في باب تضييق الدلالة أو توسعتها بناءً على اعتبارات معينة محكومة بالزمان والمكان، وقد جرى على الألسنة والأقلام واستمر إلى يوم الناس هذا على الرغم من استهجان ابن قتيبة ومن شايعه من العلماء كالحريري.

وقد سلكت الدراسات القديمة والحديثة في هذا الميدان مسلكين اثنين: الأول، وهو الغالب، نحا منحى عرض الاستخدامات الشائعة على القواعد المعيارية النحوية والصرفية من جهة، وعلى محتويات المعاجم لاسيما القديمة من جهة أخرى، وإصدار أحكام التصويب والتخطئة بناء على مدى التطابق بين الاستخدام الشائع ومقتضيات القواعد والمعاجم، وفي هذا السياق تندرج معظم كتب التخطئة والتصويب. ونحا المسلك الثاني وهو النادر منحى دراسة قوانين التطور اللغوي التي نشأت عنها معظم الأخطاء اللغوية التي يرتكبها العامة أو الخاصة على حدٍّ سواء انطلاقًا من معطيات كتب اللحن.

وتنحو الدراسة الحالية منحى مختلفًا عن المسلكين المذكورين، إذ تستكشف مدى تغلغل هذه التعبيرات في الأوعية اللغوية الحديثة، وتستطلع مستقبل انتشارها باستخدام مناهج رياضية إحصائية، وفي ضوء هذه وتلك تحاكم فاعلية جهود حركة التصحيح اللغوي، وتنظر في مدى استحقاق انضمام هذه التعبيرات إلى المعجم اللغوي العربي المعاصر.

1. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف أبرزها: تعريف الخطأ اللغوي الشائع تعريفًا دقيقًا، ورصد أشكال ظهوره في النصوص اللغوية، ثم الإلمام على نحو موجز بتاريخ هذه الظاهرة وأبرز ما كتب فيها، ورصد تغلغل عددٍ من التعبيرات الموصوفة بالأخطاء الشائعة في نسيج العربية المعاصرة، وإتباع ذلك بتقويم فاعلية جهود التصحيح اللغوي في الحد من انتشار هذه التعبيرات، ومناقشة ما سبق مناقشة علمية تساعد صانعي المعاجم على اتخاذ موقف علمي من هذه التعبيرات.

1.1. أسئلة الدراسة:

تتوخى الدراسة الحالية تقويم فاعلية جهود التصحيح اللغوي في الحد من انتشار التعبيرات اللغوية الموصوفة بالأخطاء الشائعة، وأثر ذلك في بناء المعجم العربي المعاصر، وللوصول إلى هذه الغاية تطرح الأسئلة الآتية:

1- ما ترددات عينة من التعبيرات الموصوفة بالأخطاء الشائعة عبر أربع فترات تمثل الأربعين سنة الأخيرة في المدونة اللغوية العربية لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية؟

2- ما مستقبل هذه التعبيرات من حيث الانحسار أو الانتشار بناء على تكراراتها عبر الفترات الزمنية المذكورة؟

3- ما فاعلية جهود التصحيح اللغوي في الحد من انتشار هذه التعبيرات؟

4- هل تستحق بعض هذه التعبيرات أن تنضم إلى المعجم اللغوي العربي المعاصر بناء على مدى تغلغلها في نسيج العربية المعاصرة وتوقعات انتشارها المستقبلية؟

2.1. مصطلحات الدراسة:

أبرز مصطلحات الدراسة مصطلح الخطأ الشائع، وهو مرتبط بمصطلح اللحن، وفيما يلي إضاءة سريعة لدلالتهما الاصطلاحية.

للحن في اللغة معانٍ عدة، جمعها ابن بري فيما يرويه عنه صاحب اللسان في قوله: لِلَّحْنِ ستة مَعان: الخطأُ في الإعراب واللغةُ والغِناءُ والفِطْنةُ والتَّعْرِيضُ والمَعْنى (ابن منظور، ب. ت، ج13، ص 381). والمعنى الأول هو ما تقصد إليه كتب لحن العامة، إذ إن موضوعها الخطأ اللغوي الذي يرتكبه عموم الناس، وهذه الدلالة تكافئ تقريبًا دلالة المصطلح الحديث: الخطأ اللغوي الشائع.

وبملاحظة سلوك كتب التصحيح اللغوي، وما تدرجه تحت مصطلح الخطأ الشائع، يمكن القول إن هذا التعبير يدل على لفظ أو تركيب لغوي شاع استخدامه في الجماعة اللغوية ويتسم بإحدى سمات ثلاث، فإما أنه لا يخضع لقواعد اللغة المعيارية النحوية والصرفية، أو أنه يستخدم في سياق دلالي جديد لا تنص عليه المعاجم القديمة نصًّا صريحًا، أو يجري على نمط لغوي أجنبي وإن كان لا يخرم القواعد المعيارية للغة العربية.

وتجدر بالعناية التفرقة بين الخطأ اللغوي، والخطأ اللغوي الشائع، فالخطأ اللغوي كل مخالفة للقواعد اللغوية سواء وقع فيها الفرد أو الجماعة، أما الخطأ اللغوي الشائع فهو خطأ ترتكبه الجماعة، فهو وإن كان قد نشأ من خطأ ارتكبه فرد أو مجموعة قليلة من الأفراد، فإنه شاع وانتشر في أوساط الجماعة اللغوية، على نحو لفت أنظار اللغويين وسعوا إلى التنبيه عليه والحدِّ من انتشاره، وعليه فالخطأ اللغوي أعم من الخطأ اللغوي الشائع، ويشمل الخطأ الذي يرتكبه الفرد أو الجماعة، بخلاف الخطأ اللغوي الشائع الذي لا يصدق إلا على الأخطاء التي يرتكبها عدد كبير من الجماعة اللغوية.

2. الدراسات السابقة:

على نحو ما ذُكِر في صدر هذا البحث، سلكت الدراسات القديمة والحديثة في هذا الميدان مسلكين اثنين: الأول، وهو الغالب، يحصر عددًا وافرًا من التعبيرات الشائعة ويصدر عليها أحكام التخطئة والتصويب، والثاني، وهو النادر، يدرس مظاهر تطور اللغة انطلاقًا من الظواهر اللغوية التي رصدتها كتب المسلك الأول.

تمثِّل كتب المسلك الأول تيارًا لغويًّا ممتدًّا في الزمان والمكان، نشأ مع نُضْج علوم اللغة في العصر العباسي، وشمل نتاجه أقاليم عربية عديدة، وما زالت الكتابة فيه نشطة إلى الوقت الراهن. وارتباط هذا الصنف من التأليف بتبلور علوم اللغة أمر طبيعي، لأن من يطمح إلى تصحيح اللغة العامة يحتاج إلى مقاييس مقررة ومراجع معتبرة يبني عليها أحكامه.

وقد عمل بعض الباحثين على رصد أبرز ما كتب في هذا الشأن، وظهرت قوائم طويلة، أشار رمضان عبد التواب إلى عدد منها، أولاها قائمة توربيكه Thorbecke التي نشرها في مقدمة تحقيقه لكتاب "درة الغواص في أوهام الخواص" للحريري في عام 1871م، وقد احتوت على

22 كتابًا، أولها كتاب أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء 207 هـ، وآخرها كتاب ابن هانئ محمد بن علي السبتي 733 هـ. وقد دخلت في هذه القائمة كتب ليست من كتب لحن العامة نبّه عليها جولدتسيهر وعبد التواب. ثم ظهرت قوائم أخرى بعضها طويل وبعضها قصير، مثل قائمة عيسى إسكندر المعلوف التي نشرها في مقالين بعنوان "اللهجة العربية العامية" في عام 1934م، والقائمة متنوعة تضم حوالي 250 كتابًا عبارة عن أبحاث مختلفة للمستشرقين في اللهجات العامية، وكتب في الألفاظ المعربة والدخيلة في اللغة العربية، إلى جانب الكثير من كتب لحن العامة بلغ عددها 28 كتابًا، وإن كان "عدَّ من بينها كتبًا ليست من لحن العامة في شيء" كما يرى عبد التواب. وفي عام 1936 نشر عز الدين التنوخي كتاب "تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة" للجواليقي، وضمَّن مقدمة التحقيق قائمة ضمت سبعة كتب في لحن العامة، وقد تعقبه صلاح الدين المنجد فأضاف إلى قائمته قائمة أخرى ضمت ستة كتب، ثم تعقبهما كوركيس عواد عام 1942 فكتب مقالًا بعنوان "نظائر أخرى لتكملة الجواليقي" ذكر فيه خمسة كتب أخرى. ونشر حسن حسني عبد الوهاب الصمادحي كتاب "الجمانة في إزالة الرطانة" لأحد علماء المغرب، وأحصى مما ألفه علماء المغرب والأندلس في لحن العامة أحد عشر كتابًا. وفي عام 1956م ظهرت قائمة مطولة من عمل المستشرق الإيطالي "أمبرتو ريزيتانو" تضمنت 46 كتابًا جعلها في قسمين: الكتب المفقودة، والكتب الموجودة. (عبد التواب، 2000، ص ص 72-101).

عمل عبد التواب على إحصاء القوائم السابقة وقليل غيرها، ونَقَدَها، موضِّحًا بعض ما شابها من أخطاء أو أوهام، ثم أعدَّ قائمة خاصة به تضمنت سبعة وخمسين كتابًا في لحن العامة، رتبها ترتيبًا زمنيًّا، ودرس كل كتابٍ فيها دراسة تفصيلية تتضمن تعريفًا بالمؤلف، ووصفًا لمنهجه، وما انفرد به كتابه من سمات عن غيره من كتب لحن العامة، ثم حاول تطبيق قوانين التطور على بعض أمثلة ذلك الكتاب، مع ربط هذه الأمثلة إلى حد ما في مختلف العصور بخيط التطور ومراحله. وتبدأ القائمة بكتاب "ما تلحن فيه العوام" للكسائي 189 هـ، وتختتم بكتاب حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتاب لأحمد أبي الخضر منسي، نشرة سنة 1383 هـ. (ص ص 105-108).

وتحليل تلك القائمة من الناحية الزمنية، وهي الأوفى بين القوائم المذكورة، يكشف عن التطور الكمي للتأليف في هذا المجال، فقد شهد القرن الثاني الهجري تأليف كتاب واحد فقط، وشهد القرن الثالث تأليف 14 كتابًا، وظهر في القرن الرابع 10 كتب، وفي القرن السادس 8 كتب، وفي السابع كتاب واحد، وفي الثامن 5 كتب، وفي التاسع كتاب واحد، وفي العاشر 7 كتب، وفي الحادي عشر كتابان، وفي القرن الرابع عشر الهجري 8 كتب.

وكما يظهر فإن التأليف في هذا الشأن لم ينقطع تقريبًا منذ العصر العباسي حتى العصر الحديث، وإذا لوحظ أن بعض القرون لم تشهد إنتاجًا، وهي الخامس والثاني عشر والثالث عشر، فمردّ ذلك على الأرجح أن هذه القائمة على طولها لم تشمل كل ما كتب في هذا الميدان، فقد نبّه حمّادي إلى قوائم لم يعرض لها عبد التواب، مثل قوائم أعدها على نحو مستقل كل من المستشرق الألماني فيلهم آلورد، ومصطفى الشهابي، وجورج كولان، وعبد العزيز مطر، وإبراهيم السامرائي، وغيرهم (حمّادي، 1980، ص 17).

وقد تعددت أنواع الأخطاء اللغوية التي تناولتها كتب التصحيح اللغوي فشملت: الأخطاء النحوية، والصرفية، والصوتية، والدلالية، والأسلوبية، ولم تندَّ عنها حتى الأخطاء الإملائية.

ومن الطبيعي أن تفتقر هذه الكتب إلى منهج واضح في العرض والتنظيم في بدايات التأليف، كما نجد في أول كتاب معروف في لحن العامة، وهو كتاب الكسائي (ت 189 هـ) (ما تلحن فيه العامة)، إذ "تُسرد فيه الكلمات سردًا، وتُعدُّ عدًّا، دون أي أي نوع من الترتيب أو التقسيم." (تحقيق 1982، مقدمة المحقق، ص 76). ومثله في عدم اتباع ترتيب معين في عرض مادته العلمية: (ما خالفت العامة فيه لغات العرب) لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت 224 هـ)، وهو فصل من كتابه (الغريب المصنف في اللغة)، سرد فيه ثلاثين كلمة خالف نطق العامة لها نطق العرب. وفي هذا الفصل لا يتبع أبو عبيد "أي نوع من أنواع الترتيب" (عبد التواب، 2000، ص 132).

وبمرور الزمن أخذت الكتب المؤلفة في هذا السياق تعنى بتنظيم المادة التي تقدّمها، فظهرت كتب ترتب الألفاظ على حروف الهجاء، مثل كتاب (تقويم اللسان) لابن الجوزي (ت 597 هـ)، وهو "في ترتيبه الهجائي يختلف عن أصحاب المعجمات، إذ يعتبر الحروف الأصلية والمزيدة معًا، دون نظر إلى الأصل الاشتقاقي، فكلمة "استهتر" لا تُطلب في هتر، بل تُطلب في باب الألف" (ط2، مقدمة المحقق، ص 23). ومثله تمامًا كتاب (خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام) لعلي بن بالي القسطنطيني (ت 992 هـ)، فقد رتب كتابه "على حروف الهجاء، فجعل لكل حرف بابًا، ووضع الكلمات على أساس الحرف الأول من الكلمة بغض النظر عن الأصل الاشتقاقي لها" (تحقيق 1983، مقدمة المحقق، ص 6).

وتطورت هذه الطريقة في العصر الحديث، فانبثقت عنها كتب تتبع طريقة المعاجم، ومنها: كتابا محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة (1973، تاريخ الطبعة الأولى)، ومعجم الأخطاء اللغوية المعاصرة (1984، تاريخ الطبعة الأولى)، ومعجم أخطاء الكتاب لصلاح الزعبلاوي (2006)، وتختلف عن الطريقة السابقة بأنها ترتب الكلمات في المعجم بحسب أصولها في الاشتقاق.

وظهر اتجاه آخر تبنّى نظام الموضوعات أو المقالات، و"هذه الكتب عبارة عن مقالات صغيرة، كل مقالة تشغل صفحتين أو أكثر مضمومة بعضها إلى بعض تحت عنوان واحد لكل مقالة، وليس لها نظام معين مرتبة عليه، وليس لها أيضا فهارس خاصة بالكلمات، أو المسائل المعالجة في آخرها سوى الفهرس العام للموضوعات، ومن الملاحظ في هذه الكتب أنها تشتمل إلى جانب موضوعات التصحيح موضوعات أخرى لغوية أخرى. ومن هذه الكتب كتاب: (كبوات اليراع) و(لجام الأقلام) لأبي تراب الظاهري، وكتاب (أخطاء مشهورة) و (مناقشات لغوية) ليحيى المعلمي" (هبه، 2006، ص 51).

وثمة طريقة أخرى هي طريقة النظام المختلط، وفيها يجمع المؤلف بين نوعين من الترتيب مثل طريقة المعاجم وطريقة الموضوعات، ومنها كتاب الأخطاء الشائعة في النحو والصرف واللغة للدكتور محمد أبو الفتوح شريف. (هبه، 2006، ص 51).

وبملاحظة سلوك المخطئين والمصوبين استخلص إميل بديع يعقوب أبرز **معايير التخطئة والتصويب**. أما معايير التخطئة فهي كما عبّر عنها: عدم السماع، وعدم القياس، وعدم ورود اللفظة في المعاجم، والاستناد إلى تخطيء أحد اللغويين، والاستناد إلى اللغة الأفصح، والاستناد إلى قواعد النحو والصرف، ورفض المولد. وأما معايير التصويب فهي في الغالب أضداد معايير التخطئة، وهي: السماع، والقياس، والاستناد إلى المعاجم، والشيوع والاستعمال، وقواعد النحو والصرف، وقبول المولّد والمحدث، وقرارات مجمع لغوي عربي، والتضمين. (يعقوب، 1983، ص ص 33-54). وعلى الرغم من نزعة يعقوب نحو قبول الكثير من الاستعمالات الجديدة الموسومة بالأخطاء الشائعة، فقد تحفّظ على مقياس الشيوع والاستعمال، وخشي أن يكون مدخلًا إلى إفساد العربية، فارتأى تقييده بقرارات المجامع اللغوية التي تضطلع بمهمة إجازة لفظ ومنع آخر (ص 51).

تمثّل الدراسات السابقة التيار الأوسع في مجال دراسة الأخطاء اللغوية الشائعة، وثمة توجّه آخر يربط هذه الأخطاء بتطور اللغة، ويتخذ من الأمثلة التي توردها كتب التصحيح اللغوي مدونة لغوية يدرس في ضوئها قوانين التطور اللغوي، ومن الدراسات التي نهجت هذا النهج: (لحن العامة والتطور اللغوي) لرمضان عبدالتواب (2000)، و(التطور اللغوي التاريخي) لإبراهيم السامرائي (1981)، ودراسة "قضايا النسب في كتاب (درة الغواص في أوهام الخواص) للحريري وآراء المحدثين التطورية" لعبدالرؤوف محمدي (2022)، ودراسة "مظاهر التطور الدلالي في كتب لحن العامة من القرن الثاني الهجري حتى نهاية القرن الرابع الهجري" لأحلام فاضل عبود (2012).

وتسلك الدراسة الحالية مسلكًا جديدًا يقوم على رصد الانتشار الفعلي للاستعمال الموسوم بالخطأ الشائع في مدونة لغوية عربية واسعة (أي ممثلة إحصائيًا)، والتنبؤ بمستقبله انتشارًا أو انحسارًا، واستثمار نتائج ذلك في تقويم فاعلية جهود التصحيح اللغوي، ومناقشة قضايا استحقاق انضمامه للمعجم العربي المعاصر.

3. منهج الدراسة:

تطبِّق هذه الدراسة منهجًا لغويًّا إحصائيًّا، يقضي بتتبع التعبير الخاضع للفحص في مدونة لغوية واسعة، فيرصد تكراراته ونسبه المئوية فيها عبر فترات زمنية متوالية، ثم يوظِّف هذه البيانات في التنبّؤ بانتشارها المستقبلي باستخدام منهج رياضي يُعرف باسم (التنبؤ باستخدام السلاسل الزمنية). وبناءً على نتائج التنبؤ، يمكن تقويم فاعلية جهود التصحيح اللغوي في الحد من انتشار التعبيرات الموصوفة بأنها أخطاء شائعة. وقد كانت المدونة اللغوية المختارة للتطبيق هي المدونة اللغوية لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، لامتيازها بسمات عدة، أبرزها أنها تتيح لمستخدمها إمكانيات بحثية متعددة، منها رصد تكرارات اللفظ أو التركيب عبر الفترات الزمنية منذ القرن الهجري الأول إلى عام 2020م. وهي تزوّد مستخدمها كذلك ببيانات ضرورية للعمل الإحصائي الذي تتطلبه هذه الدراسة، منها العدد الإجمالي لكلمات المدونة، وعدد كلمات المدونة في كل فترة من الفترات الزمنية، وهي معلومات أساسية لا يمكن إنجاز معادلات التنبؤ بدون الحصول عليها. وتمتاز المدونة كذلك بتوفيرها إمكانية البحث عن تكرارات الكلمة أو التركيب مع السوابق واللواحق على نحو آلي، دون الحاجة إلى تقصِّي كل الإمكانات البحثية بشكل يدوي، فلو كان البحث في مدونة أخرى من المدونات المتوفرة على الإنترنت عن تكرار كلمة (كاتب) مثلًا، لكان الحصول على أرقام دقيقة يتطلب

أَنْ يُبْحَث عن "كاتب" منفردة، ثم مع كل السوابق الممكنة مثل (بكاتب، لكاتب، فكاتب، وكاتب، الكاتب، بالكاتب، للكاتب، فالكاتب، والكاتب ... إلخ)، ثم مع كل اللواحق الممكنة مثل (كاتبه، كاتبها، كاتبهما، كاتبهم، كاتبهن، كاتبك، كاتبكما، كاتبكنّ ... إلخ)، ثم مع كل السوابق واللواحق الممكن اقترانها معًا مثل (بكاتبه، بكاتبها، بكاتبهما، بكاتبهم، بكاتبهنَّ، بكاتبكَ، بكاتبكما، بكاتبكنَّ، لكاتبه، لكاتبها، لكاتبهما، لكاتبهنَّ، لكاتبك، لكاتبكما، لكاتبكما، لكاتبكنَّ ... إلخ)، ومثل هذا التتبع شاق جدًّا، ويكاد يستحيل استيفاؤه استيفاءً تامًّا، والمدونة المختارة في هذه الدراسة (المدونة اللغوية لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية) تتيح إمكانية البحث مع السوابق واللواحق بحسب نوع الكلمة اسمًا أو فعلًا، فتظهر النتائج مفصلة بالأرقام لكل الحالات الفعلية التي اقترنت فيها الكلمة المختارة بالسوابق واللواحق، وعلى الرغم من محذور أن نتائج البحث عن كلمات معينة قد تختلط أحيانًا بنتائج البحث عن كلمات أخرى غير مقصودة، فإنه يمكن فرز مثل هذه النتائج غير الدقيقة والتخلص منها، وذلك مثل اختلاط نتائج بحث كلمة (بَرْق) بنتائج بحث كلمة (رِقّ) مع حرف الجر الباء، (بـ + رِق)، وإذْ إن المدونة تتيح الاطلاع على جميع السياقات التي وردت فيها كلمة (برق)، فإنه بالتتبع يمكن أن تُسْتبعد كل النتائج غير المقصودة.

بعد توضيح طبيعة المدونة اللغوية المستخدمة، والميزات التي رشَّحتها لاستخدامها في هذا البحث، يتعيّن تحديد الخطوات العملية التي اتُّبِعَتْ في إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة.

في البدء جرى اختيارُ ستَّةَ عشرةَ تعبيرًا حُكِم عليها بأنها أخطاء لغوية شائعة، لتُخضَعَ للدراسة التطبيقية، دون العناية باتفاق العلماء على تخطئتها من عدمه. وقد يرى البعض أن الأوْلى أن يُبحث عن تعبيرات متفق على تخطئتها، لكن واقع كتب التصحيح اللغوي لا يدعم مثل هذا الخيار، إذ إنه لا يكاد يوجد تعبير لغوي شائع واحد يتفق العلماء على تخطئته، فمع كل تخطئة يظهر تصويب، لاختلاف معايير التخطئة والتصويب بين العلماء الذين اشتغلوا بهذه القضية.

أعقب الخطوةَ السابقةَ البحثُ عن كل تعبير من التعبيرات المذكورة في المدونة اللغوية لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بالسوابق واللواحق، مع الحرص على فرز النتائج المطلوبة من تلك التي قد تختلط بها، وذلك قدر الإمكان، في حدود الطاقة البشرية، وإذ إن بعض النتائج تبلغ عشرات الآلاف أو مئات الآلاف ويتعذّر تقصّيها كلها، فقد كان المعوَّل عليه إلقاء نظرة عامة على قدر كبير من تلك النتائج على نحو يمكِّن من تقدير ما إذا كانت شبه خالية من الاختلاط بنتائج غير مقصودة، فإذا تحقق الاطمئنان إلى ذلك اعتُمِدت الأرقام كما هي وإن كانت تحتمل من الناحية النظرية اختلاطها بغيرها، أما إذا لوحِظ أن ثمة اختلاطًا فعليًّا بنتائج غير مطلوبة، فإنه يُبْذَل جهدٌ معقولٌ للتخلص من النتائج غير المقصودة، وذلك بالمرور السريع على كل السياقات التي ورد فيها التعبير المدروس واستبعاد السياقات التي لا تتصل بموضوع الدراسة، وفي مثل هذا المرور السريع قد تقع بعض الأخطاء التي لا تسلم منها الطبيعة البشرية القاصرة، لكن ما يهوّن من شأن هذه الأخطاء أنها في الغالب لا تغيِّر من النمط العام لتوزيع تكرارات التعبير المدروس. وللحدِّ من إمكانية الوقوع في مثل هذه النتائج، كان الحرص منذ البدء عند انتخاب التعبيرات الستة عشر المشار إليها آنفًا أن تكون في الغالب من الصنف الذي لا تتعدد سياقات استخدامه إلا في حدود ضيقة.

ومع إجراء البحث بالسوابق واللواحق لأي تعبير مدروس، تظهر نتائج متعددة بتعدد صور السوابق واللواحق التي ترافق ذلك التعبير في المدونة، فتُعتمدُ كلُّها إلا ما كان تكراره يقل عن عشرة، فإنه يُسْتبعد من الإحصاء، لأن مثل هذه الصور ذات التكرارات المنخفضة تكثر في بعض الأحيان، وهي في مجموعها لا تؤثِّر مطلقًا في النتيجة العامة التي تبلغ آلافًا أو عشرات الآلاف في الغالب، ومراعاة الجانب العملي تقتضي تيسير العمل بعدم الالتفات إلى مثل هذه النتائج. أما صور التعبير التي يزيد تكرارها عن عشرة فإنها تُعتمدُ كلها ضمن نتائج الإحصاء.

وكل نتيجة من نتائج ترددات التعبير منفردًا أو مع السوابق واللواحق، مما تزيد عن عشرة تكرارات، تخضع للبحث في المدونة بشكل مستقل وفق خاصية الفترات الزمنية، فإذا كان لتعبير معين أحد عشر تمظهرًا مما تزيد تكراراته عن عشرة، فإنه يُجرى البحثُ وفق الفترات الزمنية لجميع صوره الإحدى عشرة، ثم إنه تُجمع نتائج هذه الخطوة للخروج بتكرارات التعبير المدروس (في جميع تجلياته أو تمظهراته) عبر الفترات الزمنية. وهذه النتيجة الإجمالية تُظهِرُ مدى تغلغل ذلك التعبير في نسيج المدونة اللغوية العربية.

بعد الحصول على تكرارات التعبير عبر العصور، تُستَثمرُ تلك النتائج في التنبؤ بالتكرارات المستقبلية للتعبير، ولكن ثمة شرط في إجراء حسابات التنبؤ لا يصح إجراؤها بدونه، فحواه أن الفترات الزمنية المستخدمة في حسابات التنبؤ ينبغي أن تكون منتظمة، وهذا الشرط لا يتوفر إلا في آخر أربع فترات زمنية تعرضها المدونة العربية لمدينة الملك عبد العزيز، لذلك فإن عملية حساب التنبؤ تقتضي الاقتصار على

تكرارات هذه الفئات الأربع. وقد يتصوّر البعض أن ثمة تضخيةً بكمٍّ كبيرٍ من البيانات باستبعاد الفئات الأخرى، ولكن الحقيقة أن الفئات الأربع الأخيرة هي الأضخم وهي الأهم لأنها تمثل حقبة الثمانينيات والتسعينيات والعقدين الأول والثاني من الألفية الثالثة، وهي الفترات التي شهدت الزخم الأكبر من النشر العربي.

وتجدر الإشارة إلى أن حجم المدونة (محسوبًا بالكلمة) يختلف من فئة زمنية إلى أخرى، وبناءً على ذلك فإن تكرار التعبير في بعض الفئات قد يكون أعلى من حيث العدد الفعلي، ولكنه أقل من حيث النسبة المئوية، ومراعاة هذا الملمح الهام يقتضي أن تُستخدم النسب المئوية في حساب التنبُّؤ وليس التكرارات الفعلية، وذلك لتحييد أثر تفاوت حجم المدونة من فئة زمنية إلى أخرى، وهو ما جرى الالتزام به.

بعد استخراج النسب المئوية لتكرارات التعبير المدروس حسب الفئات الزمنية، يُستخدم برنامج الإكسل للتنبؤ بالقيم التكرارية المستقبلية لذلك التعبير حتى تاريخ 2100م، وذلك باستخدام وظيفة (Forecast) التي تعرضها قائمة (DATA) في صفحة عمل الإكسل.

بعد استخلاص القيم المستقبلية للتعبير قد يتساءل البعض عن قوة التنبؤ المجرى وموثوقيته، وبحسب أدبيات علم الإحصاء "تعتمد دقة التنبؤ على قوة العلاقة بين المتغيرين، فكلما كانت هذه العلاقة قوية، كانت التنبؤات دقيقة" (الرياضيات التطبيقية، 2015، ص 48). وعليه، فإن قوة التنبؤ تستكشف بحساب معامل الارتباط الذي يتراوح بين (-١) و(+١)، فإذا اقتربت قيمته من الواحد الصحيح كانت العلاقة قوية، أي إذا وقعت ما بين (0.6) و(1)، وإذا اقتربت من الصفر كانت ضعيفة، أي إذا وقعت ما بين (0.4) و(0). وتعد متوسطة القوة إذا وقعت بين (0.4) و(0.6). والإشارة الموجبة تدل على علاقة طردية، أي أن زيادة أحد المتغيرين تقتضي زيادة المتغير الآخر، بينما تدل الإشارة السالبة على علاقة عكسية. أي أن زيادة أحد المتغيرين تستتبع نقصان المتغير الآخر. (ص 41).

ولعل استيعاب الخطوات السابقة صعبٌ على من لا خبرة له بالمدونات الحاسوبية ولا بحسابات التنبؤ، لذلك من المفيد التمثيل على ما سبق بالإشارة إلى الخطوات المستخدمة في التنبؤ بالتكرار المستقبلي لكلمة (تحجيم):

أولا: بحث كلمة (تحجيم) في المدونة باستخدام خاصية البحث بجذع الكلمة، والجدول (1) يعرض نتائج هذه الخطوة:

الجدول 1

نموذج على البحث بالجذع في المدونة اللغوية

نوع التعبير	العبارة	التكرار	نوع التعبير	العبارة	التكرار	نوع التعبير	العبارة	التكرار
1- الجذع (مستقلًا)	تحجيم	1772		تحجيمها	180		وتحجيمها	100
2- الجذع بالسوابق	وتحجيم	648					وتحجيمه	74
	لتحجيم	399		تحجيمه	140		لتحجيمه	22
	التحجيم	120					لتحجيمها	20
	بتحجيم	120	3- الجذع باللواحق	تحجيمهم	24	4- الجذع بالسوابق واللواحق	وتحجيمهم	12
	والتحجيم	53					بتحجيمه	5
	ولتحجيم	14		تحجيمي	4		بتحجيمها	5
	للتحجيم	6					أوتحجيمه	3
	بالتحجيم	6		تحجيمة	3		لتحجيمهم	3
	فتحجيم	2					بتحجيمهم	1
	كتحجيم	2		تحجيمها	2		بتحجيمهن	1
	وللتحجيم	1					التحجيمي	1
	فالتحجيم	1		تحجيمك	2		لتحجيمهما	1

							فلتحجيمه	1

ثانيًا: كل نتيجة من النتائج السابقة ممَّا بلغ تكراره 10 فأكثر تُبْحَث في المدونة مستقلة باستخدام خاصية توزيع التكرار بحسب الفترة الزمنية، وتُفرَّغ النتائج في جدول شامل كالجدول الآتي:

الجدول 2

نموذج على حساب وجمع تكرارات كلمة معينة بمختلف صورها في المدونة

الفترة الزمنية (بالتقويم الميلادي)	تكرارات صور الكلمة (تحجيم) في المدونة															المجموع
	تحجيم	وتحجيم	لتحجيم	التحجيم	بتحجيم	والتحجيم	ولتحجيم	تحجيمها	تحجيمه	تحجيمهم	وتحجيمها	وتحجيمه	لتحجيمه	لتحجيمها	وتحجيمهم	
600-0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
700-601	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
800-701	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
900-801	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
1000-901	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
1100-1001	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
1200-1101	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
1300-1201	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
1400-1301	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
1500-1401	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
1600-1501	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
1700-1601	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
1800-1701	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
1900-1801	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1

-1901 1980	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
-1981 1990	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
-1991 2000	53	15	11	6	3	7	0	8	7	0	9	2	0	1	0	122
-2001 2010	1349	488	290	89	94	30	9	135	102	14	80	51	17	13	8	2769
-2011 2020	370	145	98	25	23	15	5	37	31	10	11	21	5	6	4	806
المجموع	1772	648	399	120	120	53	14	180	140	24	100	74	22	20	12	3698

ثالثًا: تُعزل نتائج الفترات الأربع الأخيرة، وتحسب النسبة المئوية للتكرارات في كل فئة بالقياس إلى حجم المدونة فيها، وهو ما يظهر في الجدول الآتي:

الجدول 3

نموذج حساب النسبة المئوية لتكرارات الكلمة في آخر أربع فترات زمنية

الفترات الزمنية (بالتقويم الميلادي)	عدد كلمات المدونة في الفترة الزمنية	تكرار (تحجيم) بالسوابق واللواحق	النسبة المئوية= تكرار كلمة "تحجيم" / عدد كلمات الفترة × 100
1990-1981	27730883	0	0
2000-1991	83635704	122	0.00014587
2010-2001	563472048	2769	0.00049142
2020-2011	171707287	806	0.0004694

خامسًا: يُشْتَق من الجدول السابق جدول جديد يعرض مركز كل فئة زمنية ونسبة تكرار الكلمة فيها، على النحو الآتي:

الجدول 4

نموذج حساب مراكز الفئات ونسبة تكرار الكلمة في كل فئة

مركز الفترة الزمنية	النسبة المئوية لتكرار كلمة تحجيم بالقياس إلى حجم المدونة في كل فئة
1986	0
1996	0.00014587
2006	0.00049142
2016	0.0004694

سادسًا: يُنْقَل الجدول السابق إلى برنامج الإكسل، وتحسب التكرارات المستقبلية باستخدام وظيفة (Forecast)، وهي الوظيفة التي تعرضها الصورة الآتية:

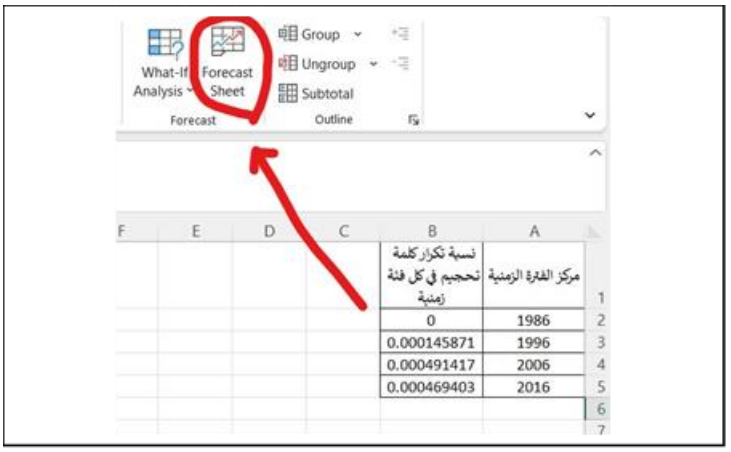

وبطلب إجراء التنبؤ إلى تاريخ 2100، تظهر النتائج الآتية:

الجدول 5

القيم التنبؤية لنسبة تكرار كلمة تحجيم حتى عام 2100

مركز الفترة الزمنية	نسبة تكرار تحجيم	نسبة تكرار الكلمة (القيم التنبؤية)
1986	0	
1996	0.0001459	
2006	0.0004914	
2016	0.0004694	0.000469403
2026		0.000681762
2036		0.000852199
2046		0.001022635
2056		0.001193071
2066		0.001363507
2076		0.001533944
2086		0.00170438
2096		0.001874816
2100		0.001942991

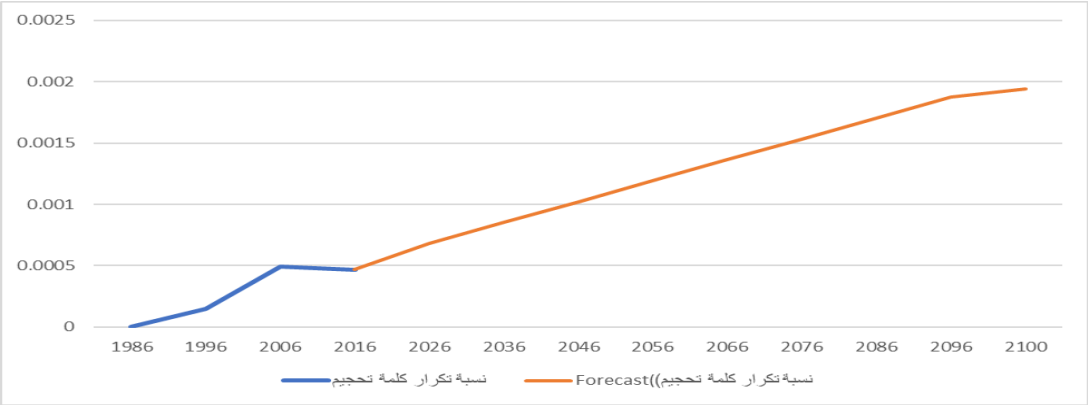

الشكل 1

التنبؤ بنسبة تكرار كلمة تحجيم

يظهر من النتائج التي يعرضها الجدول (5) والشكل البياني (1) أن كلمة تحجيم مقبلة على مزيد انتشار، فإذا كانت نسبة تكرارها في الفترة الزمنية التي مركزها عام 2016م تبلغ 0.00047٪، أي أن الكلمة تظهر خمس مرات في كل مليون كلمة، فإنها في عام 2100 م يُتوقع أن يزداد تكرارها بحيث تبلغ 0.0019٪، أي أن الكلمة في كل مليون كلمة تظهر 19 مرة، أي أن تكرارها سوف يزيد بأربعة أضعاف في ذلك التاريخ.

سابعًا: للتأكد من قوة التنبؤ تُحسب قيمة معامل الارتباط، ببرنامج الإكسل، باستخدام دالة (CORREL)، وقد كانت النتيجة (0.93)، وهي نتيجة تدل على علاقة طردية قوية بين التقدم في الزمن وارتفاع التكرار، مما يعني أن نتيجة التنبؤ قوية.

تُجرى الخطوات السابقة في حساب ترددات التعبيرات الستة عشر المنتخبة والتنبؤ بمستقبلها، وبعد استيفاء البحث فيها كلها تُقوَّم كفاءة جهود التصحيح اللغوي في الحد من انتشارها.

وفي ضوء حسابات الانتشار والانحسار المتوقعين، تُشَخَّصُ مواقع هذه التعبيرات في نسيج العربية المعاصرة، ومدى استحقاقها للانضمام إلى معاجمها الرسمية الصادرة عن مجامعها العلمية.

4. النتائج والمناقشة:

1.4. الإجابة عن السؤالين الأول والثاني:

للإجابة عن السؤال الأول المتعلق برصد تكرارات عينة من التعبيرات الموصوفة بالأخطاء الشائعة في المدونة العربية لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، والسؤال الثاني المتعلق بالتنبؤ بتكراراتها في المستقبل حتى عام 2100م، اختيرتْ ستَّ عشرةَ كلمةً وتركيبًا مما يوصف بالأخطاء الشائعة، وهي الآتية مرتبةً ألفبائيًّا:

استبيان/ استجمع/ بالتالي/ برّر/ بمثابة/ بند/ تأشيرة/ تحجيم/ تواجد/ جراحية/ خارطة/ عشرينات ... تسعينات/ مؤدَّى/ مجوهرات/ مخاطر/ نوايا.

وفيما يلي من مناقشات لن تعرض جداول التكرارات الفعلية والمتوقعة حفاظا على المساحة المحدودة المتاحة للبحث، وسوف يُقْتصَر على عرض الأشكال البيانية.

1.1.4 استبيان:

يخطِّئ كثير من اللغويين كلمة استبيان، ويرون الصواب استبانة، على اعتبار "أن الفعل المعتل العين المزيد ك (أبان واستبان) عندما يصاغ منه المصدر على وزن (إفعال واستفعال) تحذف منه عين الفعل ويعوَّض عنها بالتاء في الآخر" (العبري، 2006، ص 91).

ويعرض الشكل البياني النسب المئوية لترددات كلمة استبيان (بالسوابق واللواحق) في المدونة العربية في آخر أربع فترات زمنية، وذلك باللون الأزرق، والنسب المئوية للترددات المتوقعة حتى عام 2100م باللون الأحمر:

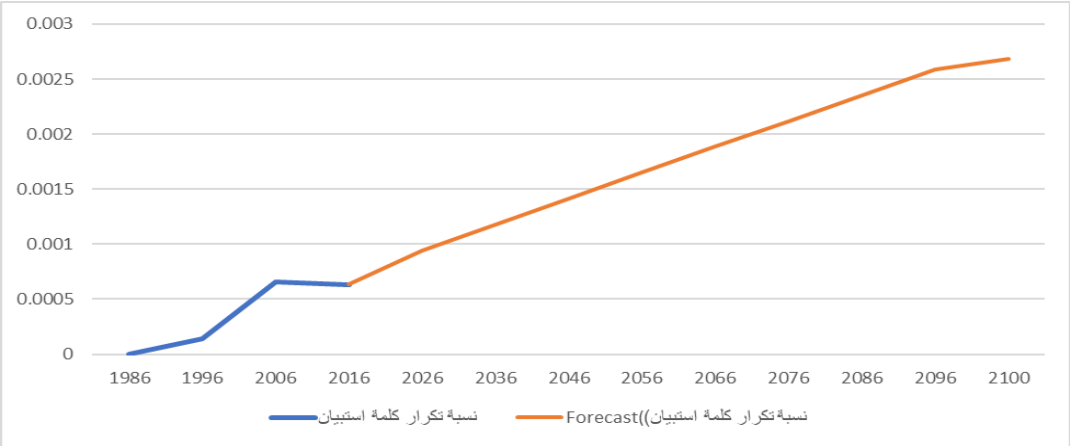

الشكل 2

التنبؤ بنسبة تكرار كلمة "استبيان"

ويظهر من الرسم البياني أن كلمة "استبيان" مقبلة على مزيد انتشار بما يزيد على أربعة أضعاف. وحساب التنبؤ قوي لأن معامل الارتباط بين السنوات والتكرارات بلغ 0.93.

2.1.4. استجمع:

يخطِّئ بعض اللغويين من يقول: استجمع فلان قواه، أو استجمع المجاهدون قواهم، أو استجمع فلان شروط العمل، لأن استجمع فعل لازم بمعنى تجمع. وقد صحَّح مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الثالثة والأربعين عام 1977 هذا الاستخدام "على أساس أن السين والتاء فيه للطلب المجازي أو التقديري" (العدناني، 1989، المادة 378، ص 128، وزعبلاوي، 2006، المادة 164، ص 99).

ويعرض الشكل البياني باللون الأزرق النسب المئوية لترددات كلمة استجمع (بالسوابق واللواحق) في المدونة العربية في آخر أربع فترات زمنية، والنسب المئوية للترددات المتوقعة حتى عام 2100م باللون الأحمر:

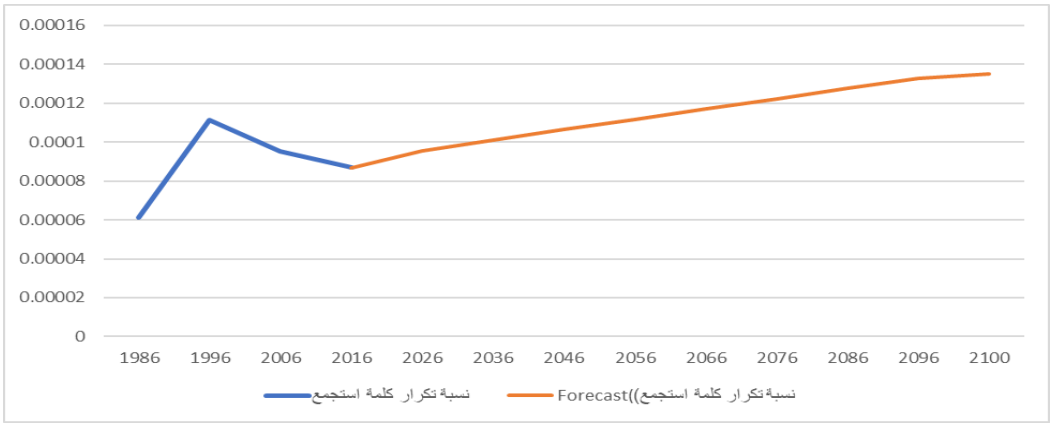

الشكل 3

التنبؤ بنسبة تكرار كلمة "استجمع"

وعلى الرغم من أن تكرار "استجمع" شهد انخفاضًا حادًّا في الفترة الأخيرة (مركزها عام 2016) مقارنة بالفترة الثانية (مركزها 1996)، فإن المتوقع أن الكلمة ستعاود الارتفاع بالتدريج إلى عام 2100م، حتى تتفوق على نسبة انتشارها في الفترة التي حققت فيها أعلى نسبة انتشار، إلا أن هذا التنبؤ لا يتمتع بالقوة لأن معامل الارتباط بين السنوات والتكرارات منخفض، إذ لم يتجاوز 0.38.

3.1.4. بالتالي:

يخطِّئ كثيرون هذا التركيب، ففي مثل (صار يقرأ الفلسفة الإغريقية وبالتالي تغيرت أفكاره) يرون أن الصواب: ومن ثَمَّ تغيّرت ... (فاضل، 1979، ص 46). وقد نظر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في هذا التركيب، ورأى أنه تعبير دخيل، وإن لم يكن خاطئًا، واختار أن يُهجر هذا الأسلوب ويستعمل مكانه (فعل كذا، ومن ثَمَّ، أو من ثَمَّة يستحق كذا) ضمن بدائل أخرى. (العدناني، 1989، المادة 298، ص 100).

ويعرض الشكل البياني النسب المئوية لترددات هذا التركيب (بالسوابق واللواحق) في المدونة العربية في آخر أربع فترات زمنية، والنسب المئوية للترددات المتوقعة حتى عام 2100م:

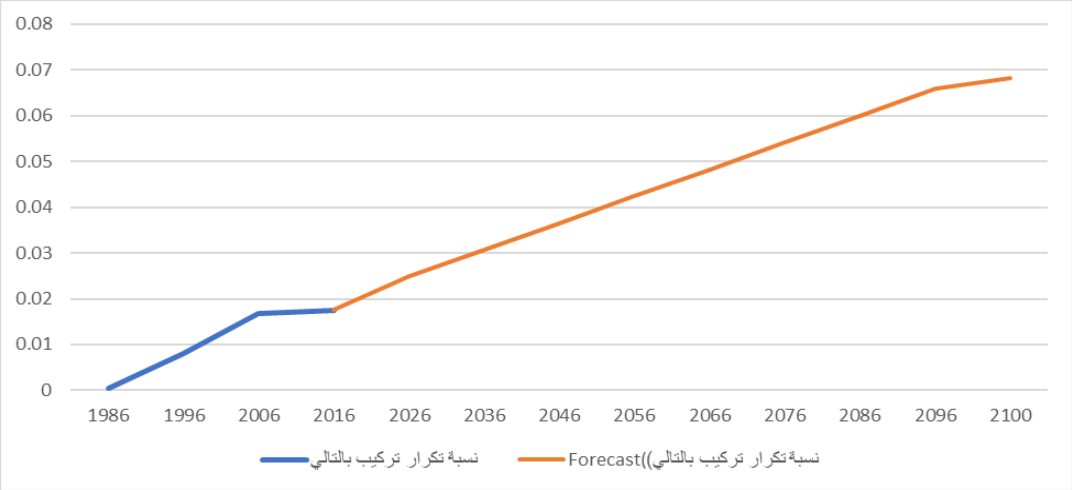

الشكل 4

التنبؤ بنسبة تكرار تركيب "بالتالي"

وعلى الرغم من أن هذا التركيب لم يجد من ينتصر له من حيث التصحيح، فإن نسبة تردده عالية في المدونة مقارنة بالتعبيرات السابقة، وهذه النسبة مرشحة لأن ترتفع تدريجيًّا حتى عام 2100 م بما يعادل أربعة أضعافها في آخر فترة زمنية (2016)، إذ إن ناتج قسمة نسبة التكرار المتوقعة عام 2100 على نسبة التكرار الفعلية في آخر فترة زمنية هو (3.9). ويتمتع هذا التنبؤ بقوة كبيرة لأن معامل الارتباط بين السنوات والتكرارات بلغ 0.96.

4.1.4. برَّر، مبرِّر، تبرير:

يخطِّئ كثيرون استخدام هذا الفعل ومشتقاته للتعليل والتسويغ، على اعتبار أن العربي "لم يستعمل برَّر المزيدة بالتضعيف، إنما استعمل برَّ مجرَّدةً، ومزيدةً بهمزة التعدية، فتقول: (برَّ حجُّك) لازمةً، و(برَّ الله حجَّك) متعدّيةً، و(أبرَّ اللهُ حجَّك) معدَّاةً بالهمزة" (العبري، 2006، ص 105). وأجاز مصطفى جواد (الغاية تبرِّر الواسطة إبرارًا) دون (تبرِّرها تبريرًا) (2001، ج1، ص 63). ولعلَّ المقصود (تُبرِّرها) لا (تبرِّرها) وإنما كتبت على هيئة الثانية خطأً طباعيًّا، لأن "تبريرًا" هو المصدر القياسي للفعل (برَّر) فلا وجه لمنعه، ولأن "إبرارًا" هو المصدر القياسي للفعل (أبرَّ) الرباعي، فالوجه إذن أن مصطفى جواد يمنع (برَّر تبريرًا) بمعنى سوَّغ، ويجيز (أبرَّ إبرارًا) بهذا المعنى.

وأجاز آخرون استخدام التبرير بمعنى التسويغ استنادًا إلى قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة في الدورة الرابعة والثلاثين للمجمع عام 1967-1968، الذي نص على ما يأتي: "في المعجم: بَرَّ حجُّه: قُبِلَ. وتضعيفه: بَرَّره: جعله مقبولًا، ومن ثم ترى اللجنة إجازة ما شاع من استعمال

التبرير في معنى التسويغ، استنادًا إلى قرار المجمع في قياسية تضعيف الفعل للتكثير والمبالغة" (العدناني، 1989، المادة 153، ص ص 52-53).

ويعرض الشكل البياني باللون الأزرق النسب المئوية لتكرارات الفعل "برَّر" بالسوابق واللواحق، واسم الفاعل "مبرِّر" بالسوابق واللواحق، والمصدر "تبرير" بالسوابق واللواحق، في الفترات الزمنية المخصوصة بالدراسة، في المدونة اللغوية العربية، ويعرض باللون الأحمر النسب المئوية للتكرارات المتوقعة حتى عام 2100م:

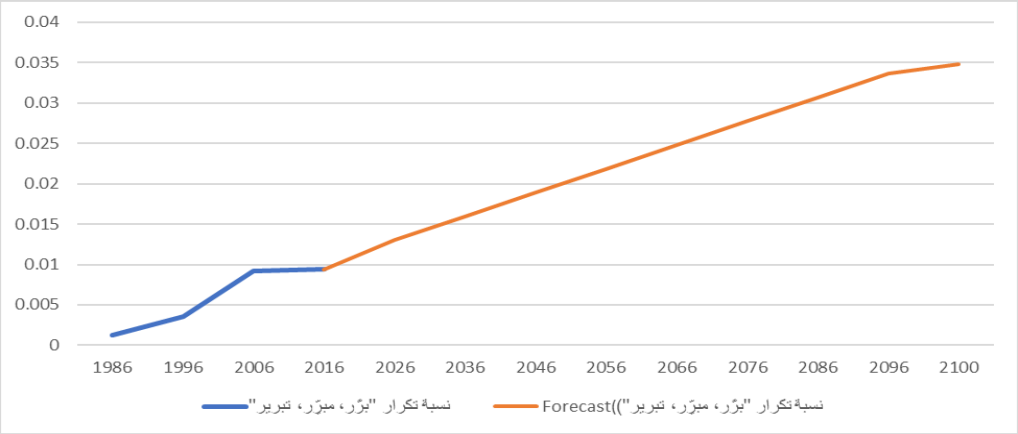

الشكل 5

التنبؤ بنسبة تكرار كلمات "برَّر، مبرِّر، تبرير"

ويظهر من النتائج، ومن الشكل البياني، أن هذه الكلمة ستشهد ارتفاعًا يعادل (3.7) ضعفًا، وهو الرقم الذي نحصل عليه بقسمة نسبة التكرار المتوقعة عام 2100 على نسبة التكرار في آخر فترة زمنية (2011-2020). وهو تنبؤ قويٌّ، لأن معامل الارتباط بلغ (0.95).

5.1.4. بمثابة:

يخطِّئ بعضهم قولهم: "اجعل هذا الأمر بمثابة كذا" أي مثله أو في مقامه، بحجة أن "المثابة ليس من معانيها: المماثلة أو المشابهة، والذي ورد عن العرب استعمالها في معنى البيت أو المنزل أو المكان أو الموضع الذي يرجع إليه مرة بعد مرة" (العبري، 2006، ص 111). ولا تستند هذه التخطئة إلى حجة معتبرة، فالمثابة في المعجم بمعنى المنزل، وإذا صح قولهم هو بمنزلة كذا، أو في مقام كذا، صح بالتبعية قولهم: هو بمثابة كذا. ومع ذلك فإن الدراسة الحالية تورد عددًا من التعبيرات الموصوفة بالأخطاء الشائعة وتبحث دورانها في المدونة اللغوية العربية، دون أن تلتفت إلى قوة حجة التخطئة أو ضعفها.

ويعرض الشكل البياني النسب المئوية لترددات هذا التركيب (بالسوابق واللواحق) في المدونة العربية في آخر أربع فترات زمنية، والنسب المئوية للترددات المتوقعة حتى عام 2100م:

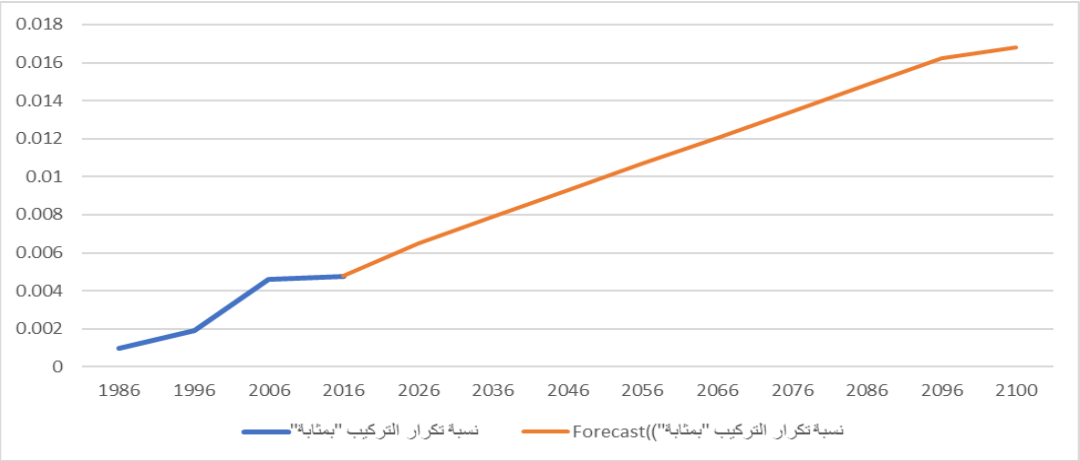

الشكل 6

التنبؤ بنسبة تكرار "بمثابة"

ويظهر من الشكل البياني أن التركيب سيتضاعف تكراره بثلاثة أضعاف ونصف تقريبًا حتى عام 2100م. ويتمتع هذا التنبؤ بقوة إذ بلغ معامل الارتباط 0.95.

6.1.4. بند:

ويخطّئ بعض اللغويين كلمة بند في مثل (البند الأول من القانون) ويرون الصواب المادة أو الفقرة، بحجة أن البند فارسية معربة تعني: العلم الكبير، والحيلة والخديعة، ومعانيَ أخرى ليس من بينها المعنى المشار إليه. (العدناني، 1989، المادة 230، ص 78).

وبحسب إحصاءات التكرارات الفعلية والمتوقعة التي يعرضها الشكل البياني فإن الكلمة ستشهد ازديادًا سيبلغ عام 2100م (3.7) ضعفًا، مقارنةً بتكرارها في آخر فترة (2016)، ويتمتع التنبؤ بقوة إذ بلغ معامل الارتباط 0.91.

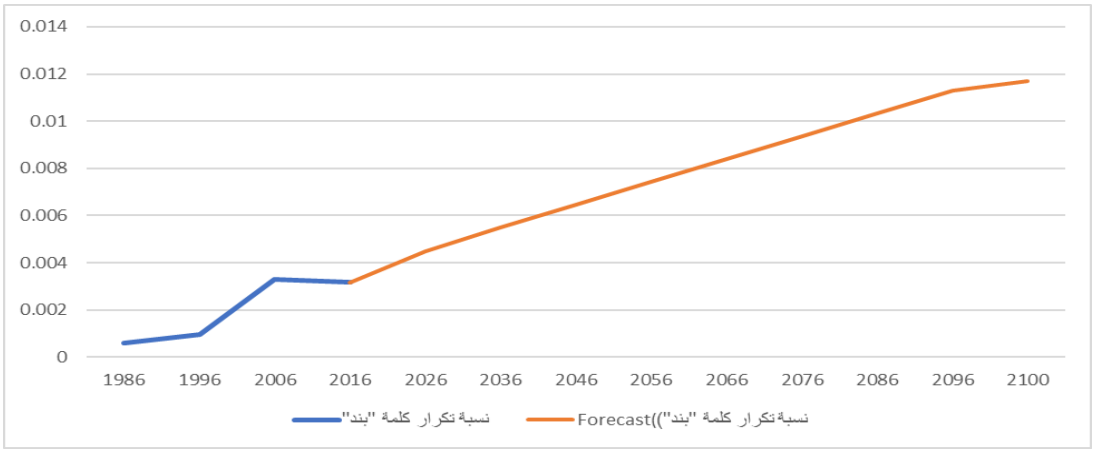

الشكل 7

التنبؤ بنسبة تكرار "بند"

7.1.4. تأشيرة:

يخطئ بعض اللغويين قولهم (أشَّر على الصك تأشيرًا)، و(أشَّر على الحكم أنه نافذ)، بحجة أن من يستخدمون هذا الفعل أخذوه من الإشارة على توهم أصالة الهمزة، فضلًا عن أن الإشارة لا تفيد ما يريدون من ذلك. (داغر، 2012، ص94. والنجار، 1986، ص ص 53-55). على أن البعض يرى جواز استخدام التأشير بمعنى التوقيع (زعبلاوي، 2006، المادة 30، ص ص 16-17.).

وعلى الرغم من أن العدناني لا يخطئ استخدام الفعل (أشَّر) بمعنى (وقَّع) تخطئة واضحة، ويقف موقفًا يدل على الحيرة، فإنه يمنع استخدام (تأشيرة) بمعنى الموافقة التي تسجِّلها القنصليات على أجوزة سفر الأجانب لدخول بلادهم، ويرى الصواب استخدام (إذن الدخول). (العدناني، 1989، المادتان 51 – 52، ص 18).

وتكشف الإحصاءات التي يمثلها الشكل البياني أن تردد كلمة تأشيرة مرشح لأن يرتفع في عام 2100م بأربعة أضعاف ترددها في آخر فترة زمنية (2016). ويتمتع هذا التنبؤ بقوة لأن معامل الارتباط يبلغ 0.95.

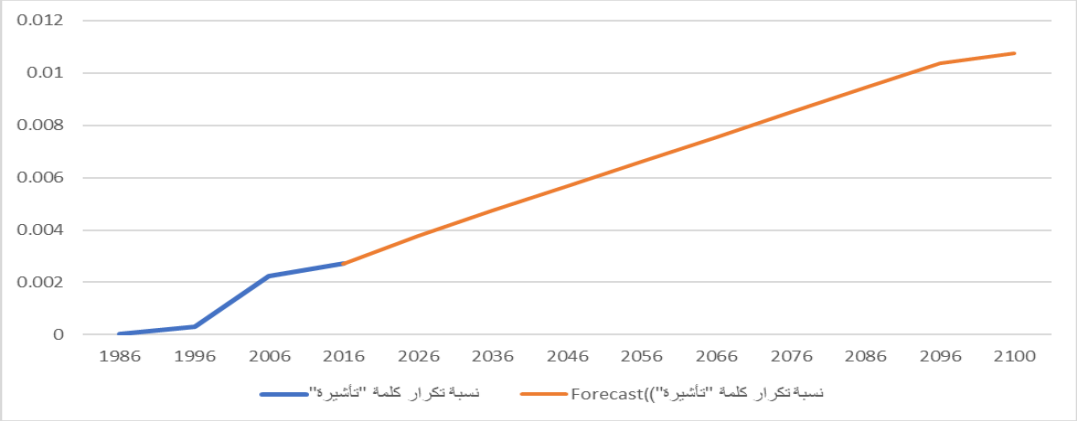

الشكل8

التنبؤ بتكرار كلمة "تأشيرة"

8.1.4. تحجيم:

يخطِّئ بعض اللغويين قولهم: حجَّم الشيء بمعنى أضعفه أو صغَّر حجمه، بحجة أن المعاجم العربية لم تنسب للفعل حجّم هذا المعنى (العدناني، 1989، المادة 428، ص 145).

ونتائج بحث هذه الكلمة عُرِضت سابقًا في الفقرة المخصصة للمنهج، واتضح أن ترددها سوف يرتفع بما يعادل أربعة أضعاف تقريبًا.

9.1.4. تواجد:

يخطِّئ عموم اللغويين قولهم: على الطلاب التواجد في أماكنهم في التاسعة صباحًا، ويرون الصواب أن يقال: أن يوجدوا لأن الفعل تواجد معناه أظهر وجده: أي حبه الشديد. (العدناني، 1985، المادة 1134، ص 264. وطلافحة، 2009، ص 2. والفتوى 298، منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية).

وقد صحح أحمد مختار عمر هذا الاستخدام. وعلى الرغم من إقراره بعدم ورود كلمة تواجد في المعاجم القديمة بمعنى الوجود، فإنه يقبل دخولها اللغة، لأن في اشتقاقها ذكاءً كما يرى، يقول: "فلو أردنا أن نستخدم الفعل المجرد للدلالة على معنى الوجود لاستخدمنا المبنى للمجهول وقلنا: على فلان أن يوجد.. أو قلنا: وُجد فلان.. لأن المبني للمعلوم منه متعدٍّ يكون الشخص المراد وجوده متعلقًا به على سبيل المفعولية. فحين أراد المتحدث تعليق الفعل به على سبيل الفاعلية لم يكن أمامه بدٌّ من استخدام إحدى صيغ المطاوعة (أو صيغ تحويل الإسناد من الفاعل إلى المفعول) وهي صيغ: (انفعل- افتعل- تفعّل- تفاعل) وقد اختار المحدثون الصيغة الأخيرة فقالوا تواجد بالمكان، ومصدره التواجد." (عمر، ب.ت، ص 134). وقد عرض أصحاب الفتوى المشار إليها آنفًا هذا الرأي ولم يوافقوا صاحبه عليه.

ويعرض الشكل البياني التكرارات الفعلية والمتوقعة لهذه الكلمة بوصفها فعلا (تواجَدَ)، وبوصفها اسمًا (تواجُد):

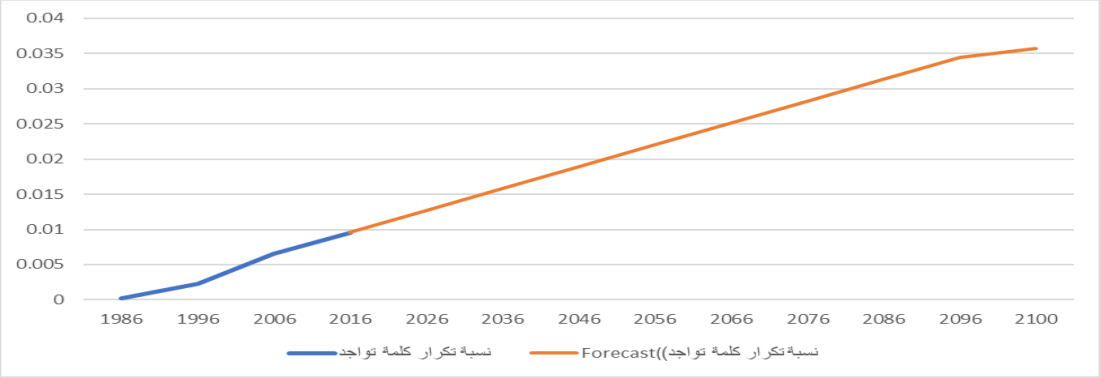

الشكل 9

التنبؤ بتكرار كلمة "تواجد"

ويتضح من الإحصاءات التي يمثلها الشكل البياني أن الكلمة سيرتفع تكرارها بما يعادل 3.7 ضعفًا. ويتمتع هذا التنبؤ بقوة كبيرة لأن معامل الارتباط بلغ 0.99.

10.1.4. جراحية:

يخطِّئ بعض اللغويين قولهم عملية جراحية ويرون الصواب عملية جرحية، بناء على مذهب البصريين الذين يرون أن النسب إلى جمع التكسير الباقي على دلالة الجمعية يكون بالنسب إلى المفرد منه. وقد عرض العدناني هذا الرأي وخالفه بناء على موافقة مجمع اللغة العربية بالقاهرة رأي الكوفيين في هذه المسألة، إذ يجيزون النسب إلى جمع التكسير الباقي على جمعيته مطلقًا، سواءٌ أكان اللبس مأمونًا عند النسب إلى مفرده أم غير مأمون. فأجاز بناءً على ذلك: عملية جرحية وعملية جراحية (1989، المادة 350، ص 119).

ويظهر من النتائج التي يمثلها الشكل البياني أن كلمة "جراحية" مرشحة لمزيد انتشار، بما يعادل 3.88 ضعفًا. وقوة هذا التنبؤ مرتفعة بالنظر إلى قوة معامل الارتباط التي بلغت 0.95.

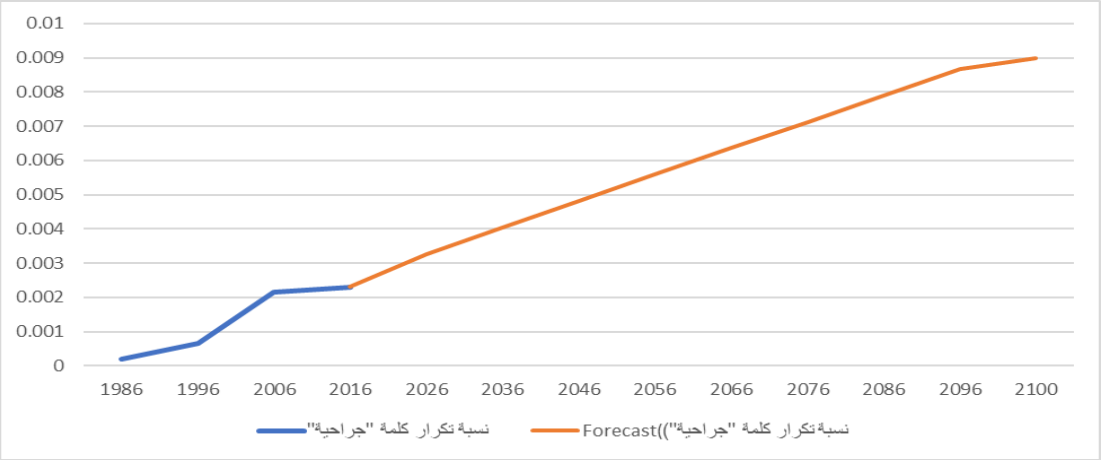

الشكل 10

التنبؤ بتكرار كلمة "جراحية"

11.1.4. خارطة:

عند كثير من اللغويين تعد كلمة خارطة خطأ والصواب خريطة، والكلمة الأخيرة وإن كانت حديثة بالمعنى المتعارف عليه، فإنهم يعدونها صحيحة، بناءً على أن المجمع اللغوي الثاني في نادي دار العلوم سنة 1910، أطلق على ما يرسم عليه سطح الكرة الأرضية أو جزء منها اسم الخريطة، وقد أدرج المعجم الوسيط اللفظة في مواده وعدّها مولدة (العدناني، 1989، المادة 546، ص187). وقد وافق عدد من اللغويين العدناني على هذه التخطئة، منهم على سبيل المثال الرقيب اللغوي، وهو حساب على تويتر، يقول بتصرف: الصواب خريطة وليس خارطة، لأن الخريطة في أصلها اللغوي وعاء من جلد يطوى ويشدُّ على ما فيه، وسمّيت الخريطة خريطة لأنهم كانوا يرسمون مخططات بلدان العالم على قطعة من جلد فيطوونها ويشدّونها مثل طيّ الخريطة، فغلب عليها هذا المعنى، وهجر معناها الوضعي. (2019).

وتكشف الإحصاءات التي يمثلها الشكل البياني أن الكلمة سيرتفع ترددها بما يعادل (3.8) ضعفًا. وقوة التنبؤ مرتفعة لأن معامل الارتباط بلغ 0.98.

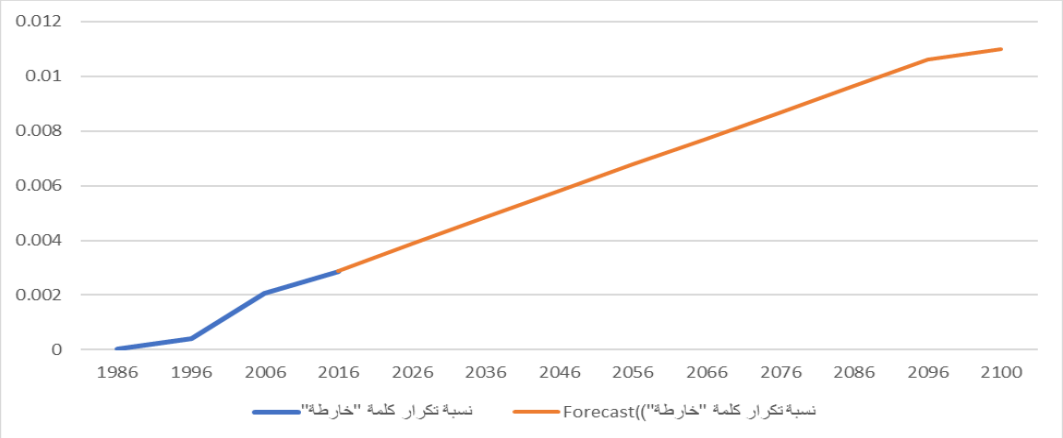

الشكل 11

التنبؤ بنسبة تكرار كلمة "خارطة"

12.1.4. عشرينات، ثلاثينات... تسعينات:

ذهب مجمع اللغة العربية بالقاهرة، في دورة عام 1973، إلى "أن ألفاظ العقود يجوز أن تجمع بالألف والتاء، إذا ألحقت بها ياء النسب، فيقال ثلاثينيات، ويدل اللفظ حينئذٍ على الواحد والثلاثين إلى التاسع والثلاثين، وفي هذا المعنى لا يقال ثلاثينات بغير ياء النسب." (العدناني، 1989، المادة 318، ص 106).

وقد ناقش ناصر الدين الأسد هذه التخطئة ورأى أن الاستخدام العربي القديم لهذا المعنى هو باستخدام لفظ العقد نفسه بغير جمع، فيقال: العشرين والثلاثين والأربعين إلى آخر العقود. وإذا كان لا بد من استخدام صيغة الجمع فإن ترك الياء أولى، واستعمال العشرينات والثلاثينات والأربعينات، أقرب إلى ذوق العربية وأدخل في أساليبها، وهو ما شاع استعماله واستساغه العرف. (الأسد، 2003، ص ص 109-110)

ويتضح من الشكل البياني أن التكرارات الفعلية والمتوقعة للكلمات الآتية (عشرينات، ثلاثينات، أربعينات، خمسينات، ستينات، سبعينات، ثمانينات، تسعينات) سوف يرتفع بما يزيد على أربعة أضعاف، وفق تنبؤ قوي يبلغ معامل ارتباطه 0.85.

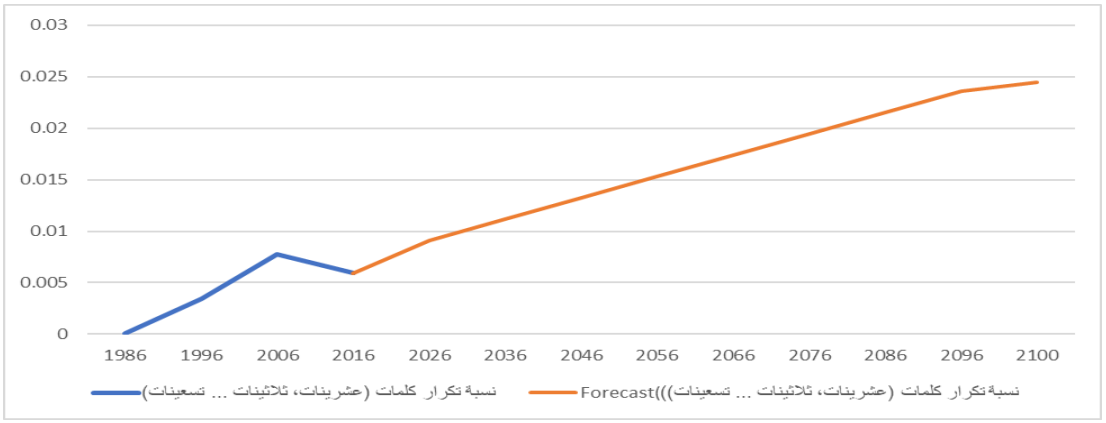

الشكل 12

التنبؤبنسبة تكراركلمات (عشرينات، ثلاثينات ... تسعينات)

13.1.4. مؤدّى:

خطَّأ محمد العدناني كلمة مؤدَّى في مثل: ألقى فلان خطابًا مؤدّاه كذا وكذا. واقترح بدلاً منها كلمات: فحوى أو خلاصة أو مضمون، وذلك لأن كلمة مؤدَّى لم ترد في المعاجم القديمة بهذا المعنى. (1989، المادة 19، ص 7).

وقد رد زعبلاوي تخطئة العدناني، ولم يرَ لها وجهًا، بحجة أن "لكل لفظ معنى يؤدّيه، فمؤدَّى اللفظ هو معناه ودلالته وما يعبّر عنه، ولكل خطاب أو مقال أو علم موضوع يؤدّيه، فمؤدَّى الخطاب والمقال والعلم هو موضوعه ومبحثه ومقصده" (2006، المادة 15، ص 8).

وتكشف الإحصاءات أن تكرار هذه الكلمة سوف ينخفض تدريجيًّا حتى يبلغ الصفر في عام 2056 تقريبًا. وتتأكد هذه النتيجة بحساب معامل الارتباط الذي بلغ (-0.7)، وهو يدل على علاقة عكسية قوية، أي أن تردد الكلمة ينخفض بمرور السنوات، بخلاف الكلمات والتراكيب الأخرى التي أظهرت حسابات التنبؤ أنها مقبلة على مزيد انتشار.

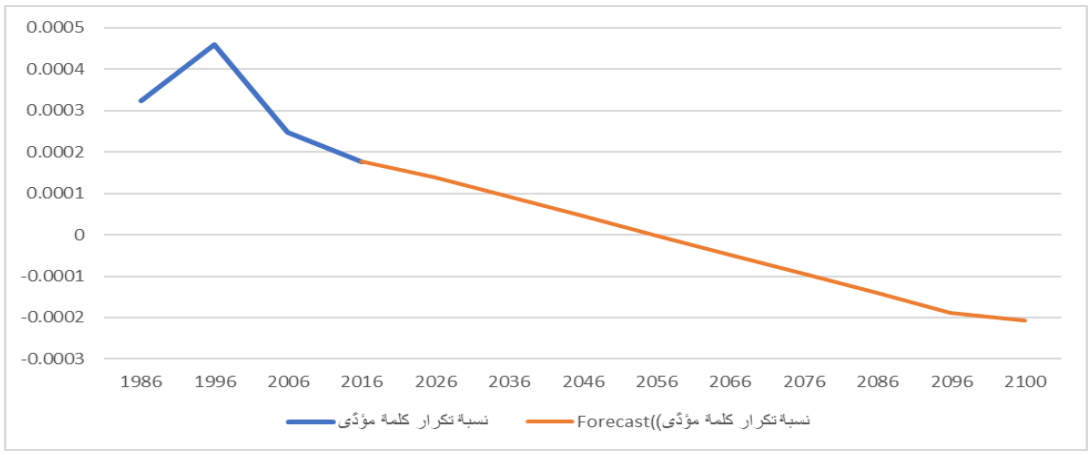

الشكل 13

التنبؤبنسبة تكراركلمة مؤدَّى

14.1.4. مجوهرات:

يخطّئ بعض اللغويين المجوهرات ويرون الصواب الجواهر لأن المعاجم القديمة لم تذكر المجوهرات (العدناني، 1989، المادة 405، ص 138). ويُتداول هذا الرأي في كثير من مواقع الإنترنت على أقلام عدد من اللغويين، كما في تغريدات منسوبة للشاعر والأكاديمي السعودي فواز اللاعبون تحت عنوان منجم الأخطاء الشائعة (موقع صيد الفوائد).

وقد رد البعض هذه التخطئة مفرقين بين الجوهر والمجوهر، فالجوهر حجر كريم، والمجوهر ذهب مطعّم بالأحجار الكريمة، وجمعه مجوهرات، وتجارة وصناعة المجوهرات من اختصاص الصائغين أصحاب محلات المجوهرات، أما الجواهر أي الأحجار الكريمة فهي تخصص آخر، ومن يعمل بتجارتها يقال له جواهري. (أبو هواش، 2007).

وتكشف الإحصاءات المجراة أن تكرار هذه الكلمة سوف يرتفع بما يعادل ثلاثة أضعاف ونصف، في إطار تنبؤ قوي يبلغ معامل ارتباطه 0.97.

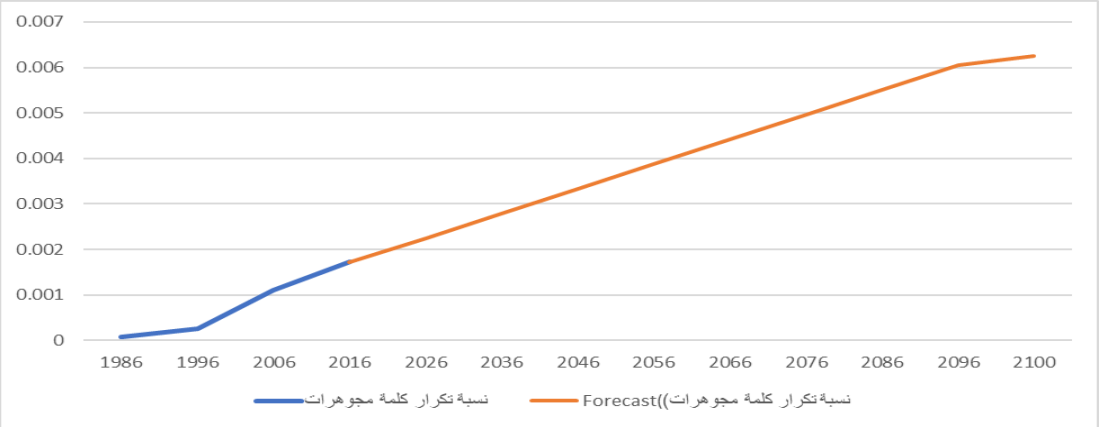

الشكل 14

التنبؤ بنسبة تكرار كلمة "مجوهرات"

15.1.4. مخاطر:

على الرغم من أن معجميْ محيط المحيط وأقرب الموارد يوردان كلمة مخاطر على أنها جمع لا واحد له من صيغته، فإن بعض اللغويين يرفض الاعتراف بهذا الجمع، لأن المعاجم القديمة لم تثبته في ألفاظها، ويرون أن الصواب هو الأخطار. (العدناني، 1989، المادة 570، ص 194). ويُتداول هذا الرأي في كثير من المواقع على الإنترنت. (مثلًا: القحطاني، 2015).

وتظهر الإحصاءات أن تكرار هذه الكلمة سوف يرتفع بما يزيد على أربعة أضعاف، وفق تنبؤ قوي بلغ معامل ارتباطه 0.95.

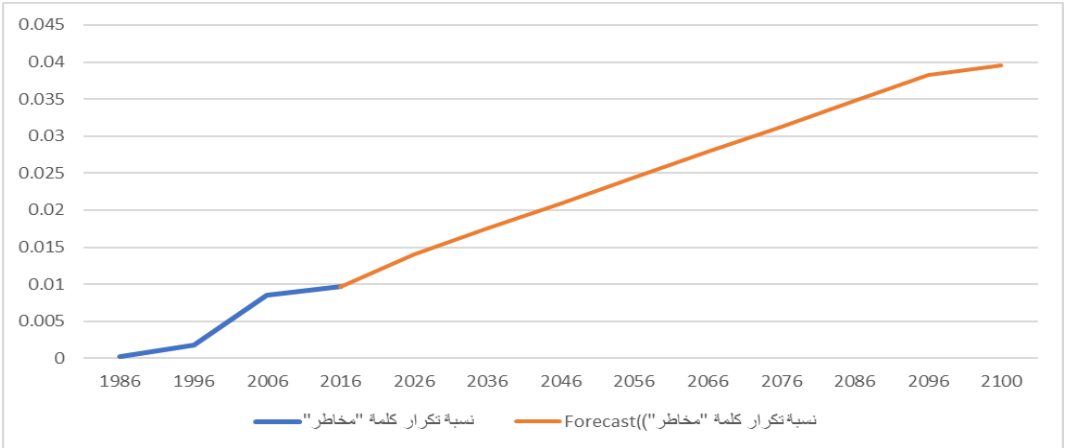

الشكل 15

التنبؤ بنسبة تكرار كلمة "مخاطر"

16.1.4. نوايا:

يخطّئ بعض اللغويين جمع نية على نوايا لأن هذا الجمع لم يرد عن العرب مطلقًا، والصواب نيّات كما في الحديث الشريف: إنما الأعمال بالنيات. (العبري، 2006، ص 80). وقد صحّح مجمع اللغة العربية بدمشق، عام 1976، هذا الجمع (أي نوايا)، استنادًا إلى اعتبارات كثيرة منها: اقتران هذه الكلمة بكلمة "طوايا" التي تؤدّي المعنى نفسه، فكأنما حملت على صيغتها، ومنها: حمل كلمة نيّة على نظائر من الكلمات جمعت فيها فعلة على فعائل، مثل: الجزّة، والجنّة، والكنّة، والضرّة، والحرّة ... إلخ. وقد رأت اللجنة المكلفة بالنظر في الموضوع إجازة النوايا في جمع نيّة، ورجت إضافته إلى معجمنا العربي الحديث. (العدناني، 1989، المادة 1976، ص 687). وعلى الرغم من هذا التصويب الصادر عن مجمع اللغة العربية بدمشق، فقد رفض العدناني هذا الرأي وتشبث بأن نوايا جمعًا لنيّة خطأ. (ص 687).

وتظهر الإحصاءات أن تكرار هذه الكلمة سوف يرتفع حتى عام 2100 بما يعادل 3.9 ضعفًا، في إطار تنبؤ قوي بلغ معامل الارتباط فيه 0.97.

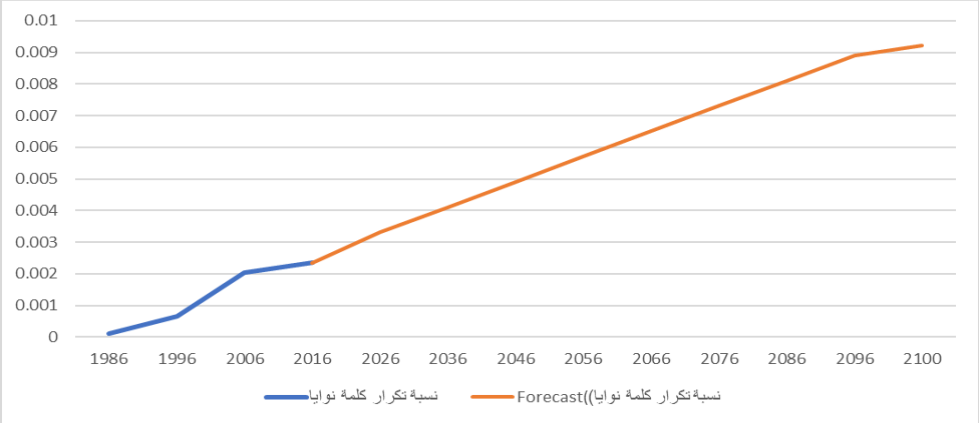

الشكل 16

التنبؤ بنسبة تكرار كلمة "نوايا"

وبإكمال البحث عن الترددات الحالية والمستقبلية لآخر كلمة، تكون الإجابة عن السؤالين الأول والثاني قد اكتملت، ويظهر منها أن خمسة عشر تعبيرًا من أصل ستة عشر سوف تشهد انتشارًا واسعًا حتى عام 2100، وكلمة واحدة فقط سوف تنحسر تدريجيًا، وجميع التنبؤات المحسوبة تعدُّ قوية بالنظر إلى معامل الارتباط باستثناء تنبؤ واحد يعدُّ ضعيفًا.

5. الإجابة عن السؤال الثالث:

بالخلوص إلى النتائج السابقة يمكن الزعم أن جهود التصحيح اللغوي لم تفلح في الحد من انتشار الكلمات والتراكيب الموصوفة بالأخطاء الشائعة، إذ إن غالبيتها شهدت ارتفاعًا تدريجيًا في نسبة شيوعها في الأوعية اللغوية من عقد إلى آخر، مما قاد حسابات التنبُّؤ إلى توقّع شيوعٍ مطَّردٍ لها بمرور السنوات.

وفي محاولة تفسير هذه النتيجة قد يرى البعض أن محدودية أثر جهود التصحيح اللغوي تعود إلى الخلاف الذي يثار حول كل تخطئة، وما ينجم عنه من آراء تصوّب ما يعدُّه آخرون خطأً، وهو ما يضعف أثر جهود التصحيح اللغوي. وعلى الرغم من وجاهة هذا التعليل، فإنه لا بد من استحضار مسألة مهمة، وهي أن الكثير من اللغويين، لاسيما من أتباع المدرسة التقليدية، يدعون إلى استعمال الأصحّ أو الأفصح، ويقصدون به ما لا خلاف على صحته، ومقتضى ذلك أنهم يدعون إلى تجنُّب ما دار عليه خلاف حتى لو صححه البعض أو تحرَّجوا من وصفه

بالخطأ، والنتيجة أن معظم هؤلاء اللغويين يميلون إلى التحرُّج من استخدام ما ثارت حوله شبهة الخطأ، وإلى الاصطفاف تدريجيًا إلى جانب المتشدّدين الذين ينشدون النقاء اللغوي.

ويترتب على ذلك أن شيوع التعبيرات المحكوم عليها بالخطأ، أو المشكوك في صحتها، ليس بالضرورة نتيجة ضعف جهود التصحيح اللغوي، وإنما له أسباب أخرى تتصل بالحاجات التواصلية لدى مستخدمي اللغة، فقد يلبي أحد هذه التعبيرات حاجة تواصلية لا تؤديها البدائل اللغوية الأخرى، أو أنه يتسم بسمة جمالية أو فنية تفتقر إليها البدائل الأخرى، مما يدفع الجماعة اللغوية -على نحو تدريجيٍّ غير ملحوظ- إلى انتخاب هذه التعبيرات في السياقات الشفاهية أو الكتابية التي تحكمها أو تؤثّر فيها تلك الحاجات التواصلية أو الاعتبارات الجمالية المشار إليها.

6. الإجابة عن السؤال الرابع:

أما السؤال الرابع، والمتعلق بمدى استحقاق هذه التعبيرات كلها أو بعضها أن تنضم للمعاجم الرسمية الصادرة عن المجامع اللغوية، فإنه يثير قضية التطور اللغوي، وأيّ أشكال هذا التطور تُقبل على المستوى المعياري وأيّها تُرفض؟ وهو ما تتوخى الفقرة القادمة الإجابة عنه.

في البدء لا بد من إقرار حقيقة علمية راسخة، وهي حتمية التطور اللغوي، فليس ثمة لغة تنجو من سلطة قانون التطور قلّ عدد المتحدثين بها أو كثُر، وانعزلوا أو خالطوا غيرهم، وأُصّلت قواعدها أو تُرِكت نهب عوادي الزمن. فاللغة "كائن حيٌّ تخضع لما يخضع له الكائن الحيُّ في نشأته ونموّه وتطوّره" (عبد التواب، 2000، ص 35).

وعند دراسة التطور اللغوي تتعيّن التفرقة بين واجب العالم وواجب المعلّم، ف "مهمة العالم اللغوي هي الوصف والتسجيل واستنباط القوانين التي تخضع لها ظاهرة التطور اللغوي في أية لغة من اللغات. أما ما وراء ذلك من فرض نظام لغوي معيّن، والقول بصواب هذا النظام اللغوي وخطأ ذلك، وإباحة هذا ومنع ذلك، فهو عمل المعلم لا العالم. ومع ذلك فليس للمعلم أن يبالغ في فرض أسلوب معين من التعبير اللغوي ويمنع ما سواه، لأن التطور اللغوي يمتاز بقوة قهرية لا شعورية، لا يعوقها عائق إلا بالقدر الذي لا يمكن معه وقف تيار التطور." (عبد التواب، 2000، ص 36).

وتميل الأمم المرتكزة إلى حضارات دينية، ومنها الأمة العربية، إلى تقديس لغات نصوصها المقدسة، والحرص على صيانتها من التغيُّرات التي تصيبها عبر الزمن، إذ تعدُّها شوائب تعكِّر صفاءها، وقد تبلغ أن تكون أخطارًا تهدِّد بقاءها. وتكون صيانتها عبر جهود علمية وتعليمية، أما الجهود العلمية فتسعى إلى دراسة اللغة واستخلاص قوانينها على مختلف مستوياتها: الصوتية، والصرفية، والنحوية، وإلى حصر ألفاظها التي تمثل معجمها النقي -في نظر أبنائها- من شوائب الاحتكاك باللغات الأخرى، وهو ما أنجزته الحضارة العربية الإسلامية في القرون الهجرية الأولى، وأما الجهود التعليمية فتسعى إلى تعليم النشء خصوصًا، وأفراد المجتمع عمومًا، قواعد اللغة المعيارية من جهة، و التعبيرات الفصيحة التي تمثل مادة المعجم النقي من جهة أخرى، وهو ما نهض به العلماء والمعلمون والمؤسسات التعليمية منذ استقرت علوم اللغة العربية التراثية إلى الوقت الراهن. وفي هذا السياق، سياق التعليم، يندرج معظم ما كتب في لحن العامة أو الأخطاء الشائعة، إذ الهدف الأساسي منه رصد اللحن أو الخطأ، والتنبيه عليه، والتحذير من استخدامه، بل إن الأمر، بعبارة رائد من رواد التأليف في هذا المجال، يبلغ مبلغ "محاسبة من يلحن فيها (أي العربية)، أو يحاول الحط من شأنها، محاسبةً عسيرة، لأن الإساءة إلى الضاد هي إساءة إلى قوميتنا وعروبتنا" (العدناني، 1989، ص ز)، وذلك كي تبقى العربية، بعبارة رائدٍ آخر، "كريمة الضرائب، مسعفة بالمطالب، رائقة المشارب، نقية من الشوائب، سليمة من لحن المتهاونين، بريئة من غلط المترجمين، ناجية من عبث المستهزئين" (جواد، 2001، ج1. ص 7).

وعلى الرغم من الغاية النبيلة التي يتوخاها من سلك هذه السبيل، فإن على المعلِّم أن يدرك "أنه يعلِّم لغة فترة معينة وتراث معين، وأنه ليس من السهل أن يمحو تعليمه كل أثر للتطور" (عبد التواب، 2000، ص 37)، وعليه كذلك أن يسترشد بنصيحة المستشرق الألماني، برجشتراسر، الذي يرى أن المعلم إن اجتهد أن يقهر حياة اللغة ويعوقها تجاوزته وغفلت عن تعليمه، فتتسع الهوة بين اللغة الحقيقية الحية، وما يعلِّمه النحويون. (عبد التواب، 2000، ص 36). وهذا ما يُلاحظ في الثقافة العربية المعاصرة، إذ يعبّر كثيرون عن ضجرهم بجماعة "قل ولا تقل"، وعدم اكتراثهم بتنبيهاتهم اللغوية، لاسيّما إذا استحضرنا الخلافات الكثيرة بين من خاضوا غمار هذا الميدان. من ذلك، على سبيل

التمثيل، مقالة أنيس المقدسي (التزمت في النقد اللغوي) التي يرى فيها أن المشتغلين بالتصحيح اللغوي في نهضتنا الأخيرة، وعلى رأسهم اليازجي، سلكوا سبيل المتزمتين المتشددين، فخلطوا "الغث بالسمين، وقيدوا أنفسهم بالحرفية الضيقة، مقلدين في نقدهم المتزمتين من النقاد السابقين، غير حاسبين حسابًا لناموس التطوّر الذي يقتضي بقاء الأنسب، وهو الذي يستسيغه الرأي الأدبي العام، فيبقى ثابتًا على الألسن والأقلام ويذهب تشدد المتزمتين هباءً مع كرّ الأيام" (1968، ص 45). ومن صور التبرّم بالتزمت الذي يبديه بعض المخطّئين ما كتبه إميل بديع يعقوب في مقدمة كتابه (معجم الخطأ والصواب في اللغة) حيث عبّر عن اعتقاده "أن بعض كتب اللحن يسيء إلى اللغة أكثر مما يفيدها، وربما كان الأفضل مصادرة بعضها من المكتبات كيلا تصل إلى القراء" (1983، ص 62).

وقد فطن الكثير من المعاصرين ممن ألَّف في هذا المجال إلى ضرورة مراعاة تطور اللغة، لتساير المستجدات المتسارعة في ميادين العلم والصناعة، إلا أنهم يرون أن تطوّر اللغة ينبغي أن ينضبط بالقواعد المعيارية التي وضعها النحاة الأوائل، فلا تقبل صيغ صرفية جديدة، ولا تراكيب نحوية مستحدثة، وأن يتقيّد التطور كذلك بدلالات الألفاظ التي نصّت عليها المعاجم القديمة، فلا يشرب اللفظ معنى ليس له في الأصل، ولا تقبل المعاني الجديدة إلا إذا كانت ثمة صلة دلالية واضحة تربطها بالمعاني الأصلية الأُوَل التي نصت عليها المعاجم. هذا ما يُستخلص من عموم ما يسوقونه في مقدمات كتبهم ومن ممارساتهم في التخطئة والتصويب. ومما يمكن الاستشهاد به للتدليل على وعيهم بضرورة التطور من جهة وضرورة انضباطه بالمبادئ المستقرة من جهة أخرى قول مصطفى جواد واصفًا العربية التي يدعو إليها أنها "سائرة في سبيل التطور الطبيعي البارع، آخذة بالاقتباس المفيد والقياس النافع، مستمدة اشتقاقها الجليل من مركبها الأصيل ومجازها العريض الطويل، مضيفة الجديد الصحيح إلى تراثها النبيل" (2001، ج1، ص 7).

وقد دَرَست المجامع اللغوية العربية، لاسيما مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الكثير من التعبيرات التي وُصِمت بأنها أخطاء شائعة، وأجازت عددًا كبيرًا منها باعتبارها من نتاج التطور اللغوي الطبيعي المقبول، المؤسس على مبادئ معروفة في العربية، وقد أخذ بعضُ من ألَّف في هذا المجال بتلك الإجازات، مثل العدناني الذي نصّ في مقدمة (معجم الأخطاء اللغوية المعاصرة) أن الكلمات التي أقرتها مجامع اللغة العربية في القاهرة ودمشق وبغداد وعمّان من المصادر التي اعتمد عليها في تصويب الكلمة أو العبارة (1989، ص ط).

ومع ذلك، فقد رفض البعضُ تلك التصويبات، ولم يلتفت إليها، مثل تصويب مجمع اللغة العربية بالقاهرة كلمة تبرِّر في قولهم: الغاية تبرر الوسيلة (عمر، ب. ت، ص 132)، فإن مؤلفين متأخرين مازالوا يصرون على تخطئة هذا الاستعمال، مثل (العبري، 2006، ص105)، ومثل تصويب مجمع اللغة العربية بدمشق جمع نية على نوايا (العدناني، 1989، ص 687) فقد رفضه العدناني، ورفضه العبري (ص80)، وآخرون. ويطول المقام بتتبّع رفض طائفة واسعة من المتشددين إجازات المجامع اللغوية.

وقد يبدو للناظر أن المصوّبين يراعون سنة التطور اللغوي بقدر أكبر من المتشددين، ومع ذلك، فإن فلسفة كلا الفريقين واحدة، وفحواها أن الحكم بالصواب والتخطئة يكون بالعودة إلى القواعد واختبار قابلية تلك التعبيرات للتوافق معها، والدراسة الحالية تقترح معيارًا إضافيًّا يضارع أهمية المعيار السابق أو يفوقه، وهو رصد انتشار التعبير في نسيج العربية، ولاسيما المعاصرة، والتنبؤ بمستقبله، فإن كان انتشاره راسخًا، ومستقبله واعد بانتشار أوسع، فإن ذلك يعني أن الجماعة اللغوية، وهي عموم المتحدثين بالعربية، انتخبته استجابةً لحاجات تواصلية، وفضّلته على غيره من البدائل التي تؤدّي معناه نفسه أو قريبًا منه، وهذا القرار الجماعي اللاواعي جديرٌ أن يؤخذ بعين الاعتبار، ويُولى أهمية بالغة، عند الاعتراف بالتعبيرات الجديدة مما يشكُّ في سلامته اللغوية، لأن كل تعبير مشكوك في سلامته قابل لأوجه من التأويل تخضعه للمبادئ العامة وفقًا لاعتبارات تتفاوت قوةً وضعفًا، فليست العبرة بمدى مطابقة التعبير للقواعد، فتلك المطابقة يمكن التماسها في كل تعبير تكون صحته موضع شكٍّ وتساؤل، وجهود التخطئة والتصويب التي عرضناها شاهدةٌ على ذلك، وإنما العبرة بمدى إقبال الجماعة اللغوية على ذلك التعبير، إذ الأصل في اللغة أنها أداة بيد الجماعات البشرية تحقق بها جانبًا من غاياتها، فليست اللغة ما ورثته هذه الجماعة أو تلك عن أسلافها فحسب، ولكنها أيضًا ما أنتجته وفق ظروفها واحتياجاتها، فكما أفرزت عقول القدماء ألفاظهم وتعبيراتهم، تفرز عقول المعاصرين ألفاظهم وتعبيراتهم، وإذا كان الاستعمال اللغوي قد حسم الخلاف حول بعض ما أثاره القدماء من لغط على بعض التعبيرات، كتلك التي خطّأها ابن قتيبة والحريري وأضرابهما، فإن الاستعمال اللغوي سيحسم الخلاف حول كثيرٍ مما أثارته كتب التصحيح اللغوي الحديثة، وإذا كانت الإمكانية العلمية متاحة لرصد الواقع اللغوي رصدًا دقيقًا، واستشراف مستقبله استشرافًا مأمونًا، فإن مراعاة ذلك في بناء المعاجم أمرٌ

ضروريّ، لأنه يسهم في معالجة القصور الحادث في بعض المعاجم الرسمية، والناشئ عن عدم الاعتراف ببعض الاستخدامات الشائعة، مما يعطّل جانبًا هامًّا من وظائف المعجم.

وإذا كانت الميادين التي تُمارَس فيها اللغة المعيارية "الفصحى" تتمثل في الأدب شعره ونثره، والدراسات الأكاديمية، والإعلام الرسمي المقروء والمرئي والمسموع، والمخاطبات الرسمية بين المؤسسات الحكومية والخاصة، وما ماثل هذه الميادين وقاربها وتعلّق بها، فإن ما يتمخّض عنها من تعبيرات -ألفاظًا وتراكيبَ- إذا حظي بدرجة معتبرة من الشيوع تكفل له تحقيق أغراض التواصل العلمي أو الأدبي بين المرسل والمرسل إليه، فإنه عندئذٍ جزء أصيل من اللغة الفصحى "المعيارية"، وليس عنصرًا دخيلًا عليها أو شائبةً تعكّر صفاءها.

لذلك تدعو الدراسة الحالية المجامع اللغوية والجامعات ومراكز البحث العلمي إلى إضافة معيار الانتشار الحالي والمستقبلي عند دراسة التعبيرات الجديدة واتخاذ قرار بشأن إدخالها المعاجم الرسمية الصادرة عنها، فالتعبيرات التي حققت درجة عالية من الانتشار، ويُتوقّع لها انتشار مستقبلي أوسع، فرضت حضورها الفعلي في الأوعية اللغوية، ومن الضروري عمليًّا ومنطقيًّا أن تحجز مقاعدها في المعاجم العصرية سواء كانت معاجم عامة أو معاجم تخصصية.

ولا تقترح الدراسة الحالية درجة كميَّة معيَّنة تُقبَل عندها التعبيرات الجديدة، وتترك هذه المسألة إلى الجهات العلمية المذكورة، لتقرر فيها بما تراه مناسبًا، وقد يُضاف إلى المؤشرات الكمية مؤشرات كيفية تساعد في اتخاذ قرار الاعتراف بهذا الضرب من التعبيرات.

ويتعلق هذا المعيار في جانب منه بما سمّاه تمام حسان "المستوى الصوابي للغة"، وهو معيار يراعي قبول الجماعة اللغوية أكثر من مراعاته القياس اللغوي، ومن خصائصه أنه يتأثر بالتطور، "فما كان صوابًا في الماضي يصبح خطأً في الحاضر، ويصبح خطأُ اليوم صوابَ الغد، إذا رأى المجتمع اللغوي أن يتبنّاه في الاستعمال" (2001، ص 68).

وإذا كان يعقوب قد أبدى حيرته إزاء مفهوم الجماعة اللغوية فقال: "أهي الموجودة ضمن القرية الواحدة، أم المنطقة، أم الدولة أم ... إلخ، وإذا اتخذنا لكل عامية معيارًا صوابيًّا، ألا نكون نساهم عن غير قصد في الدعوة إلى أن يتبنى كل قطر عربي عاميته الخاصة به؟" (1983، ص 50)، فإن الدراسة الحالية ترى أن الجماعة اللغوية تمثلها المدونات اللغوية المكوّنة من أوعية النشر الملتزمة باللغة الفصحى مثل: الأعمال الأدبية الشعرية والنثرية، والأبحاث العلمية والأكاديمية، والصحف الرسمية وشبه الرسمية، وما ماثل هذه الأعمال ودار في فلكها، في جميع الدول العربية.

7. الاستنتاج

انتخبت الدراسة ستة عشر تعبيرًا حُكم عليها من قبل بعض اللغويين بأنها أخطاء لغوية شائعة، ورصدت نسبة انتشارها في المدونة اللغوية لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية منذ 1981 حتى 2020، ثم استثمرت تلك النتائج في التنبؤ بمستقبل انتشارها حتى عام 2100م. وباستثناء لفظة واحدة، جميع التعبيرات المنتخبة ستشهد ارتفاعًا في نسب الاستخدام بما يتراوح من ثلاثة إلى أربعة أضعاف، بدرجات عالية من الثقة. هذه النتائج تعني أن الجماعة اللغوية مصرّة على استخدام هذه التعبيرات على الرغم من رفض بعض اللغويين لها، وتخطئتهم إياها، مما يدفع إلى الواجهة النقاش حول مصدر الشرعية اللغوية: أهو القواعد المعيارية والمعاجم التراثية فحسب أم الواقع اللغوي المتحقق عبر الممارسة اللغوية الجماعية؟ وإذا كان الانتخاب اللغوي الجماعي يمتلك قوة تشكيل المشهد اللغوي الواقعي، أفلا يمتلك أثرًا في بناء المعجم اللغوي "المعياري"؟

تدعو الدراسة إلى تبني معيار الانتشار الحالي والمستقبلي في إقرار قبول التعبيرات المختلف على صحتها، ويُحسب عبر رصده في مدونة لغوية واسعة جدًا (أي ممثلة إحصائيًا).

وتقترح الدراسة إجراء دراسات مماثلة على عينة أوسع من الألفاظ والتراكيب الموصوفة بالأخطاء الشائعة، واستكشاف الغايات التواصلية التي حققتها للجماعة اللغوية، والتي مكّنتها من فرض حضورها الراهن والمستقبلي.

المراجع:

الأسد، ناصر الدين. (2003). *تحقيقات لغوية*. ط١. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

جواد، مصطفى. (2001). *قل ولا تقل*. دمشق: دار المدى للثقافة والنشر.

ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن. (د. ت). *تقويم اللسان*. (عبد العزيز مطر، محقق). ط٢. القاهرة: دار المعارف.

حسان، تمّام. (2000). *اللغة بين المعيارية والوصفية*. ط4. القاهرة: عالم الكتب.

حمّادي، محمد ضاري. (1980). *حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث*. العراق: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ودار الرشيد للنشر.

داغر، أسعد خليل. (2012). *تذكرة الكاتب*. المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي.

الرقيب اللغوي. (2019). حساب على تويتر. تاريخ الزيارة 14 يونيو 2023. رابط التغريدة:

https://twitter.com/linguistmonitor/status/1139626836625899521?s=46&t=gjd2bCA1Zz8JP8V1DptCAA

زعبلاوي، صلاح. (2006). *معجم أخطاء الكتاب*. ط١. دمشق: دار الثقافة والتراث.

السامرائي، إبراهيم. (1981). *التطور اللغوي التاريخي*. ط٢. بيروت: دار الأندلس.

الشمسان، إبراهيم وبودرع، عبدالرحمن والحربي، عبد العزيز بن علي. (2015). الفتوى 298: ما الفرق بين موجود ومتواجد في اللغة؟ *منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية*. تاريخ الزيارة 14 يونيو 2023. على الرابط الآتي:

https://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=9359

طلافحة، حسين حسن .(2009). لا تقل هكذا وقل هكذا. الأردن.

عبد التواب، رمضان. (2000). *لحن العامة والتطور اللغوي*. ط٢. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

العبري، خالد بن هلال بن ناصر.(2006). *أخطاء لغوية شائعة*. ط١. مسقط: مكتبة الجيل الواعد.

عبود، أحلام فاضل. (2012). مظاهر التطور الدلالي في كتب لحن العامة من القرن الثاني الهجري حتى نهاية القرن الرابع الهجري. مجلة *مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية*. 2 (2).

العدناني، محمد. (1985). *معجم الأخطاء الشائعة*. ط٢. بيروت: مكتبة لبنان.

العدناني، محمد. (1989). *معجم الأخطاء اللغوية المعاصرة*. بيروت: مكتبة لبنان.

عمر، أحمد مختار. (د، ت). *العربية الصحيحة دليل الباحث إلى الصواب اللغوي*. القاهرة: عالم الكتب.

فاضل، عبد الحق. (1979). *أخطاء لغوية*. العراق: دار الرشيد للنشر.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم. (1988). *أدب الكاتب*. (علي فاعور، محقق). ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.القحطاني، حسين. (2015). أخطاء لغوية شائعة. *مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية*. تاريخ الزيارة: 15 يونيو 2023. على الرابط الآتي:

https://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=8721

القسطنطيني، علي بن بالي. (1983). *خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام*). ط٢. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الكسائي، أبو حمزة. (1982). *ما تلحن فيه العامة*. (رمضان عبدالتواب، محقق). ط١. القاهرة: مكتبة الخانجي والرياض: دار الرفاعي.

لجنة وزارية. (2015). *الرياضيات التطبيقية- تطبيقات في الاقتصاد والتجارة*. ط١. سلطنة عمان: وزارة التربية والتعليم.

اللعبون، فواز. (د. ت). منجم الأخطاء الشائعة. موقع *صيد الفوائد*. تاريخ الزيارة: ١٥ يونيو ٢٠٢٣. على الرابط الآتي:

http://saaid.org/twitter/209.htm

محمدي، عبدالرؤوف. (2022). قضايا النسب في كتاب (درة الغواص في أوهام الخواص) للحريري وآراء المحدثين التطورية. مجلة *اللسانيات*. 28 (1). 361 – 386.

المقدسي، أنيس. (1968). التزمت في النقد اللغوي. *مجلة العربي*: العدد 121، ديسمبر. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم. (د. ت). *لسان العرب*. بيروت: دار صادر. (تاريخ التحقيق الأول 1883).

النجار، محمد علي. (1986). *لغويات وأخطاء لغوية شائعة*. دار الهداية.

هبه، عبده بن مروعي بن حسن. (1427 هـ). *كتب التصحيح اللغوي الحديثة*. [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الملك سعود. السعودية.

أبو هواش، منذر. (2007). الفرق بين جوهر ومجوهر وخلعة صلاح الدين. موقع الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب. تاريخ الزيارة: ١٥ يونيو ٢٠٢٣. على الرابط الآتي:

http://www.wata.cc/forums/showthread.php?9286-جواهر-ام-مجوهرات-؟

يعقوب، إميل بديع. (1983). *معجم الخطأ والصواب في اللغة*. ط١. بيروت: دار العلم للملايين.